

الفصل الرابع

ازمة العلاقات السورية اللبنانية

(١) العالم العربي

ونحاطر الشرعية الدولية الجديدة

يبدو أنه أصبح مألوفاً أن يصدر مجلس الأمن قرارات تستند إلى الفصل السابع وتستوفى الشروط الشكلية لصدورها وفق ميثاق الأمم المتحدة، وتعتبر عن إجماع أعضاء مجلس الأمن أو توافق الأعضاء الدائمين، ولكن القرارات تناقض الأحكام الموضوعية في الميثاق ويجاوز بها المجلس سلطته في الميثاق، كما يجاوز أهداف الأمم المتحدة ومقاصدها. وقد واكب هذه الظاهرة استخدام مكثف لاصطلاح المجتمع الدولي على أساس أن هذه القرارات تعبر عن إرادة هذا المجتمع ولايجوز رفضها وإلا استخدام مجلس الأمن سلطات الفصل السابع ومن ورائه المجتمع الدولي كله ضد الدولة الرافضة المارقة. كذلك لوحظ أن صدور هذا النوع من القرارات قد ارتبط باجتهادات فقهية أوروبية وأمريكية تروج لفكرة الشرعية السياسية المتسقة مع الشرعية القانونية في هذه القرارات وتعنى الشرعية السياسية إجماع أعضاء مجلس الأمن أى انصراف إرادتهم السياسية إلى إنفاذ هذه القرارات التى تقف معها وتوظفها الولايات المتحدة وانضمت إليها فرنسا مؤخراً. وهذا الاجتهاد مردود لأن مجلس الأمن إذا كان يتمتع بنيابة قانونية عن كل أعضاء الأمم المتحدة بموجب المادة ٢٤ من الميثاق بحيث تعتبر قراراته جميعاً ملزمة وفق المادة ٢٥ وأشد إلزاماً فى أحوال الجزاءات وفق المادة ١٠٣، ولكن هذه النيابة التى يمارسها المجلس فى غير محلها ويستغلها بحكم نيابته عن أعضاء الأمم المتحدة فى غير أهداف المنظمة تجعل المجلس منحرفاً بهذه السلطة. ولذلك ألزم الميثاق المجلس بأن يقدم تقريراً عن ممارسة سلطاته فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين إلى الجمعية العامة. وإذا كانت الجمعية العامة هى الإطار الأوسع لمراجعة أعمال مجلس الأمن، فإن الولايات المتحدة والأمم المتحدة أيضاً، قد أشاعت مناخاً من القبول العام يمثل هذا النوع من القرارات. هذا الوضع يمثل إشكالية كبيرة لدارسى

القانون الدولي والعلاقات الدولية، فإما أن المجلس ينتهك الميثاق ويجب رده إلى التفسير الصحيح، أو أن المجلس يتصرف وفق الميثاق ولكن في إطار تفسير جديد للمفاهيم. صحيح أن المادة ٧/٢ من الميثاق تحظر تدخل المنظمة فيما يعد من قبيل الاختصاص الداخلي للدول الأعضاء، إلا في حالة واحدة يختلف عليها الشراح، وهي لايجوز التدخل في هذا النطاق المحجوز للدول إذا كانت الدولة تخضع لجزاءات الأمم المتحدة أى أن اتخاذ هذه الإجراءات لايجوز أن تعد تدخلا في شئونها الداخلية، فإن الخط الفاصل بين الاختصاص الداخلي والاهتمام الدولي خط متغير، بحيث اتسع نطاق الاهتمام الدولي كثيراً جداً وضاق مقابل ذلك نطاق الاختصاص الداخلي خاصة في دول العالم الثالث، حيث يختلف مفهوم هذا النطاق وطبيعته بين الدول الصناعية، والدول النامية. ومؤدى هذه الظاهرة الخطيرة أنها تمكن من تفويض سيادة الدول الصغيرة من خلال هذه الطائفة من قرارات مجلس الأمن في ظروف سياسية تصدر فيها هذه القرارات. وتطبيقاً لما تقدم أصدر مجلس الأمن كل قراراته في هذا الشأن في أحوال عربية. ودون محاولة لتأصيل هذه الظاهرة منذ نهاية الحرب الباردة، فمن الواضح أن المجلس أصدر عددا كبيرا من القرارات اختارت الولايات المتحدة بعضها دون البعض الآخر لكى تخصه بالطابع الإلزامى والتنفيذى، بل تغفل بعضها إذا كان يمس إسرائيل ونخص بالذكر القرار ١٤٠٣ بشأن تشكيل لجنة لتقضى الحقائق في مذابح جنين. ومن أهم هذه القرارات التى تمثل هذه الظاهرة الجديدة نذكر قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ بشأن سوريا ولبنان الذى يفترض عدم وجود الدولة اللبنانية، وأنه يعمل لتفكيك الميلشيات المسلحة (يقصد حزب الله) نيابه عنها، وأنه يعمل لسحب القوات السورية مادام لسان الدولة اللبنانية قد عقده القهر المفترض بسبب الوجود السورى، وأنه يحرس النظام الديمقراطى والدستور الذى تلاعبت به القوى الأخرى. بالمعيار العادى يعتبر القرار تدخلا في الشئون الداخلية اللبنانية، وفي الشئون الخاصة السورية اللبنانية ومخالفا للميثاق، ومع ذلك أجمع العالم العربى على الضغط لتنفيذ القرار باعتباره

معبرا عن الشرعية الدولية. ولما كان اغتيال الحريري مناسبة للإسراع في تنفيذ القرار، فإن هذه الجريمة قد اتخذت ذريعة لإرسال لجنة لتقصى الحقائق فيها، ثم لإصدار القرار ١٥٩٥ لتشكيل لجنة للتحقيق تتمتع بسلطات شبه مطلقه، وإن كان القرار قد تحوط بالتاكيد على سيادة لبنان وبالتعاون مع الحكومة اللبنانية، وهي إشارة ثبت في الماضي عدم جدواها، مثلما كان الحال مع العراق، حيث تضمن القرار ٦٨٨ نصا مماثلا ومع ذلك استخدام القرار تعسفا لإنشاء مناطق الحظر الجوي في العراق، كما تضمنت كل قرارات مجلس الأمن بدءا بالقرار ١٤٤١ وحتى القرار ١٥٥٦ الحرص على سيادة العراق ووحدته وسلامة أراضيه. كذلك أصدر المجلس عددا من القرارات بشأن دارفور بعضها يهدد بفرض جزاءات على السودان ولكن أخطرها القرار ١٥٩٣ الذي طالب الحكومة السودانية بتسليم مرتكبي الجرائم في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، ورفضت الحكومة القرار. وقد أثار ذلك أزمة، خاصة وأن الدول العربية عدا مصر لم تعلن موقفاً رسمياً من القرار، وحتى القمة العربية في الجزائر لم تتعامل مع هذه القضية على أي وجه مما أثار ولا يزال استغراب المراقبين من أن قضايا السودان لا تناقش في الإطار العربي.

خلاصة القول أن مجلس الأمن بدأ ظاهرة جديدة وهي إصدار قرارات سلمية من الناحية الاجرائية، ولكنها تناقض الميثاق من الناحية الموضوعية. غير أن عدم الاعتراض على هذه القرارات يعطى الانطباع بسلامتها مما قد ينشئ عرفاً مؤيدا لهذه القرارات، ويصور الدولة الراضية كما في حالة السودان على أنها تتاهض الشرعية الدولية وتقف في المعسكر المناهض للمجتمع الدولي.

(٢) حتى لا نخنط الأوراق:

حدود العلاقة بين المعارضة العربية والخارج

يبدو أن الخط الفاصل بين العدو والصديق في العالم العربي لم يعد قائماً، بل أصبحت الإساءة إلى الوطن على المدى البعيد نتيجة مخيفة يجب التنبيه إليها. بدأت علاقة الداخل بالخارج بشكل محدود في العالم العربي عندما احتلت الولايات المتحدة العراق بهدف واحد معلن وهو القضاء على الدكتاتور العراقي الذي عجز شعبه عن وقف تعسفه، وظهرت المعارضة المنفية في ركاب القوات الأمريكية، فأدى ذلك إلى انقسام حاد في الصفوف الثقافية العربية، مؤيدون للغزو مادام الدكتاتور لا يمكن إزاحته كما لا يمكن استمرار الحياة في ظله، ومعارضون يرون أن الغزو الأجنبي يزيح الدكتاتور وفق أجندة الغازي، واستدلو على ذلك بما حدث في العراق والكويت عام ١٩٩٠/١٩٩١ عندما جاءت الولايات المتحدة الأمريكية لتحرير الكويت وفق الأجندة الأمريكية، وهذا طبيعي مادام منطق المصلحة هو الذي يحكم العلاقات الدولية في جميع العصور. ثم طرحت الولايات المتحدة مشروع الديمقراطية، فبرز السؤال: هل الدكتاتورية العربية يمكن أن تتحول في يوم وليلة إلى ديمقراطية؟ وهل من أفسد لمدة طويلة لديه خيار الإصلاح الديمقراطي؟ وتطور الجدل حول: هل يتم الإصلاح بيد الحكم الوطني القائم أم بيد الأجنبي، وتلخص في مقولة "بيدي لا بيد عمرو". وازاء تلك الحكم الوطني في الإصلاح الحقيقي استغلت الولايات المتحدة هذه الفرصة لتنفيذ مرة أخرى إلى المعادلة فشددت ضغطها على الحكم الوطني وشجعت المعارضين له وأعلنت في نفس الوقت أنها تخلت عن سياستها القديمة التي كانت ترى أن مساندة الحكم الوطني المستبد هو خير ضمان لصيانة المصالح الأمريكية، لأن استمرار هذه المصالح كلف الولايات المتحدة والشعوب العربية ثمناً باهظاً أخلاقياً وسياسياً واجتماعياً مما أدى إلى استمرار الكبت والظلم والحرمان وكلها طرق إلى

الإرهاب وكراهية واشنطن. ويبدو أن واشنطن قد اندركت أنه لايجوز أن تسهم في صياغة الظروف المؤدية للإرهاب ثم تقوم بلارحمة بقمعه، فعمدت الولايات المتحدة إلى إعلان تحالفها الجديد مع المعارضة ضد الحكم الوطنى، وأسعد ذلك المعارضة فنشأ تقارب مصلحى بين الطرفين، ولكل أجدته الخاصة حتى كادت واشنطن أن تستخدم هذه المعارضة ضد الحكم الوطنى لتحقيق أهداف أجدتها، مما يدفع الجماهير إلى اتهام المعارضة بالعمالة، كما ترفض فى نفس الوقت شعارات الحكم الوطنى حول الوطنية والاستقلال والسيادة، وهو الذى فرط فى شرف الامة وتصرف فى مقدراتها. فما هى إذن حدود العلاقة بين المعارضة العربية وبين الخارج بالقدر الذى يحفظ على الوطن وحدته وعلى المجتمع قدرته على تجاوز محنة الماضى؟

فى إطار هذه الصورة فإن لبنان يتعرض لخطر حقيقى اختلطت فيه الاوراق ويدفع اللبنانيون والمنطقة العربية كلها ثمن هذا التخليط. فقد كان المعيار فى لبنان أن الأعلى صوتاً هو الاقدر على إرغام إسرائيل على الانسحاب ووقف غطرسة إسرائيل، فأصبح حزب الله بلامنازع هو الحزب الوطنى لكل اللبنانيين، ولأنه تجرأ على التعامل مع إسرائيل بما تفهم إسرائيل من مفردات، وهو ليس جيشاً ولادولة، فقد أسرت ذلك إسرائيل فى نفسها وسعت إلى تصفية الحساب من خلال الولايات المتحدة التى تبنى الآن أركان الامبراطورية الصهيونية. فبعد أن كانت سوريا وإيران المساندان لحزب الله وللقوى المقاومة الفلسطينية محل إعجاب العالم العربى، أصبحت العلاقة بين هذه الاطراف الاربعة علاقة أئمة بفعل السياسات والإعلام الأمريكى حتى تصبح صورة النضال فى كل حاله سلبية، ثم جعلت العلاقة بين هؤلاء الشركاء هدفاً للتدمير. وقد بدأت ذلك كله فى وقت واحد: ضغط مستمر ومتصاعد على سوريا بحجج مختلفة ولم تفلح معه سياسة التهذئة السورية التى حاولت الحفاظ على ماء الوجه، ولكن الهدف الأمريكى والاسرائيلى هو التعرية والإذلال ضمن منظومة السياسة الامريكىة الاسرائيلية فى المنطقة. ثم كان

القرار ٥٥٩ بيتضامن فرنسى أمريكى أعقبه بعد ذلك اغتيال الحريري ضمن سلسلة طويلة من الاغتيالات فى تاريخ لبنان، فاستغل الحادث أو دبره، وكان اغتيال الحريري عمل يمثّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، فاستخدم القرار والاغتيال كلاهما للضغط على سوريا ولبنان، سوريا للانسحاب الفورى العسكرى والاستخباراتى وغيره، وفصم العلاقة بين البلدين، وكان الوجود السورى كان احتلالا حقيقياً للبنان ويجب على سوريا أن تعتذر عنه. وقد نسقت المعارضة اللبنانية مع فرنسا والولايات المتحدة من أجل إخراج سوريا، ثم كان تدخل مجلس الأمن للتحقيق فى اغتيال الحريري على افتراض أن سوريا هى السبب المباشر أو غير مباشر، وأن الدولة اللبنانية متواطئة وأن استقلال لبنان وحياته الديمقراطية قد تهددت بحكم الوجود السورى الثقيل. ونظمت قوى الموالاتة مظاهرة برسالة سياسية واضحة وهى أن المعارضة ليست هى الطرف الوحيد فى لبنان وأن الاستقواء بالخارج عمل ضد كل لبنان. وقد أعقبت هذه المظاهرة مظاهرة معارضة أخرى، ثم سلسلة من التفجيرات التى تهدف إلى زعزعة الاستقرار وتبادل الاتهامات بين المعارضة والموالاتة، فانقسم المجتمع اللبنانى، فى الوقت الذى بدأت فيه الولايات المتحدة خطتها فى التصدى لحزب الله فجريت أن تعلن أن منطوق قرار مجلس الأمن يقضى بحله وتفكيك ونزع سلاحه وهو هدفها النهائى ولكنها تجرب وسائل أخرى للوصول إلى نفس الهدف. فى نفس الوقت بالغ السفير الأمريكى فى بيروت فى صلاحيات الدبلوماسية المعروفة التى لا تتجاوز الآداب والأعراف الدبلوماسية، فأخذ يعلق ويتصرف كما لو كان هونفسه طرفا فى المسألة اللبنانية.

غير أنه لوحظ أنه كلما تشددت المعارضة كلما اشتد الضغط الدولى سواء حول الانسحاب السورى، وقد أوشك على الانتهاء، أو حول التحقيق فى مقتل الحريري، وكذلك كلما اشتد الضغط الدولى، قابله تشدد مما يشى بأن هناك تنسيقا بين الجانبين يستهدف الفريق الآخر الذى كان مواليا لسوريا ولا يزال يدعم حزب

الله ويرفض التدخل الدولي بأى شكل فى الشؤون اللبنانية. ومن الواضح أن كلامن الفريقين يدعى أنه يتحلى بالوطنية والدفاع عن استقلال القرار، وقد يكونا كلاهما على حق ولكن استعانة المعارضة بالخارج تؤدى إلى ربطها بأجندة العامل الأجنبي، فتعمل دون أن تدرى لتنفيذها ضد الفريق الآخر ومصالح لبنان والمنطقة. ومادام العامل الخارجى، وهو الولايات المتحدة وإسرائيل وفرنسا، وكلها يستهدف سوريا ووحدة الصف اللبناني ويعملون جميعاً لصالح إسرائيل، فإنه يخشى أن تنزلق المعارضة اللبنانية إلى هذا المخطط بقصد أو بغير قصد، وهذه هى النقطة الفاصلة بين تعاطف العالم العربى مع المعارضة وبين التصدى لها. ولاشك أن استمرار الضغط والتنسيق بين المعارضة والقوى الخارجية يجعل التوصل إلى اتفاق بين الطرفين صعباً وتكون المعارضة قد حققت هدفها فى إسقاط الحكومة فلا تملك التراجع وهى ترى الاجنبى يسقط الوطن نفسه.

ولاشك أن استمرار التدخل الدولى سواء بالمشروعات أو القرارات أو لجان التحقيق يؤدى إلى فرز المواقف، كما يؤدى إلى تشدد المعارضة ضد الفريق الآخر مما يضعف الطرفين بسبب الصراع السياسى بينهما.

فى ضوء هذا المشهد فإن من الضرورى أن نتنبه المعارضة إلى النقطة التى يقف عندها تحالفها مع الخارج وبداية إضرار موقفها بالوطن حتى لا تخطئ بين الفريق الآخر وبين الوطن، ولكن الصراع السياسى بين الفريقين فى مثل هذه الظروف يتطلب تسوية عاجلة فيما يخص مصلحة الوطن ولو فى حدوده الدنيا، ولاضير من استمرار الخلاف فيما عداها، وأعتقد أن هذه مهمة بالغة الصعوبة فى لبنان فى ظل خلط الورقة السورية بورقة حزب الله، وإسرائيل، والولايات المتحدة وفرنسا. وأخيراً يعلم الجميع أن وحدة الصف الوطنى هى الحصن الحصين والاتفاق بين كل الأطراف.

ومن الواضح أن زيادة تدخل الخارج يجعل التوصل إلى اتفاق بين الطرفين صعباً وتكون المعارضة قد حققت هدفها فى إسقاط الحكومة فلا تملك التراجع وهى

ترى الأجنبي يسقط الوطن نفسه. ونذكر في هذا المقام عندما تعرض الرئيس مبارك لعملية اغتيال في أديس بابا عام ١٩٩٥ واتهم السودان بأنه آوى منفذى العملية فشجعت واشنطن مصر على عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن، وتبهرت مصر إلى أن واشنطن لم تتحمس حبا في الرئيس مبارك أو غضبا مما دبر له، وإنما تحمست لأن لديها أجندة ضد السودان فواتتها الفرصة ولانقول أنها كانت تعلم بها أو دبرتها- فصعدت الموقف ضد السودان منذ ذلك الوقت حتى الآن. ولكننا يجب أن نميز بين طوائف المعارضة في العالم العربي، فالمعارضة اللبنانية تختلف قطعا عن متمردي دارفور، وعن حركة جارانج في جنوب السودان، كما أنها تختلف في تركيبتها وتوجهاتها الأيديولوجية عن المعارضة في مصر مثلا التي لا شك أن الولايات المتحدة قد تجد لها مصلحة في دعمها وربما في القفز عليها. تبدو خطورة العلاقة بين المعارضة والحكومات في العالم العربي في هذه المرحلة أن الولايات المتحدة تتجه إلى تفكيك المنطقة العربية وتفتت الدول العربية رغم أنها تعلن دائما أنها تحافظ على الوحدة الإقليمية والسيادة الوطنية للدول العربية. ذلك هو الخط الفاصل بين المعارضة التي تهدف إلى تطوير وإعادة بناء الوطن، وبين المعارضة التي قد تقصد عن عمد تدمير الوطن، أو تؤدي بغير عمد إلى ذلك، عندما ترغم على تنفيذ مخطط الخارج وهي تظن أنها شراكة لصالح الجميع.

(٣) معادلة العلاقات بين المشهد اللبناني السوري

والمشهد الفلسطيني

العلاقة بين تطورات الأحداث في لبنان وفلسطين معروفة وقديمة، فقد انطلقت شرارة الثورة الفلسطينية من لبنان، وكان لبنان يعكس تطورات القضية الفلسطينية، وبين الثورة والحكومة تعقدت العلاقات، كلما كبرت الثورة وتضخمت قواتها أدى إلى تزايد الضغوط على لبنان، وأدى أيضاً إلى احتلال الجنوب، ثم احتلال بيروت إلى أن رحلت قوات الثورة عن المسرح اللبناني، وتوقف لبنان بعد الحرب الأهلية ليصنع لنفسه ساحة جديدة. غير أن لبنان لا يزال في قبضة الصراع العربي الإسرائيلي، وأن عظامه الرقيقة لا تقوى على تحمل ثقل الضغوط، سوى أن حزب الله لا يزال بمساندة لبنان الدولة سندا لأمن لبنان. وقد عاد لبنان مرة أخرى ليقف في مهب الريح، فليس اغتيال الحريري إلا أحد أهم أعراض ثقل هذا الصراع، ولكن لبنان هذه المرة يؤخذ في إطار الضغوط على سوريا، بحيث أصبح الوجود العسكري السوري، واتهام سوريا بشكل غير مباشر بأن هذا الوجود والنفوذ السوريين هما اللذان تسببا أو خلقا المناخ اللازم لهذا الاغتيال، ثم تصاعدت الضغوط ضد سوريا، ولكنها طالمت لبنان في الصميم فيما تضمنه القرار ١٥٥٩ من التزامات على الحكومة اللبنانية، وفيما تضمنه الاتجاه إلى التحقيق الدولي من تداعيات ومعانٍ ودلالات بالنسبة لبنان. واللافت للنظر هو أن الولايات المتحدة لم تتهم سوريا بأنها السبب في الاغتيال أو هي المدبر للاغتيال، وربما يرجع ذلك إلى أن الولايات المتحدة ليست متأكدة من هذا الاتهام، وأنها تسوق على سبيل الضغط والحملة المتصاعدة على سوريا، والتي غدتها تطورات الأحداث في لبنان، وتمكن واشنطن من الربط بسرعة بين الخط الذي بدأته وبين تجنيد الإطار الدولي لمساندة هذا الخط، وساعدها على ذلك دخول فرنسا على هذا الخط على أساس حسابات فرنسية لا تزال غامضة بالنسبة للمراقبين إذا نظر إلى هذه الحسابات من الجانب

العربي، إلا أن يكون أساس الموقف الفرنسي هو دعم التقارب مع واشنطن. ربما قصدت واشنطن أيضاً من عدم الاتهام المباشر لسوريا أن تترك الباب مفتوحاً أمام منطق الدعوة إلى التحقيق الدولي، وإلا كانت مهمة هذا التحقيق قاصرة على التحقق من صدق الاتهام من عدمه، وهذا يضعف منطق المطالبة بالتحقيق، ويظهر التحيز الأمريكي والقصدى ضد سوريا. وربما تريد الولايات المتحدة أن تظهر أن الظروف الملائمة للوجود السوري في لبنان هي التي تسببت في مقتل الحريري، لأن الولايات المتحدة لا يهملها حادث الاغتيال في ذاته، ولكنه وسيلة في إطار الضغط على سوريا.

وبصرف النظر عما إذا كان انسحاب سوريا يضع حداً لهذا التدخل بين سوريا ولبنان، فإن المشهد في فلسطين الذي يتجه إلى التهدة لايزال يلح على المشهد اللبناني. فإسرائيل تريد أن تجتث العلاقة بين سوريا وحزب الله، وهو صلب القضية، وبين سوريا والمنظمات الفلسطينية، حتى تسكت تماماً أي صوت للمقاومة في فلسطين، وأن تتصدى إسرائيل من خلال الضغوط الأمريكية لإيران تسليحاً وسياسة وتوجهها ثم نظاماً، فلن تقنع واشنطن من إيران بأقل من تغيير النظام وعودة نظامها الصديق القديم في نهاية المطاف في طهران، في إطار إعادة رسم خريطة المنطقة.

أما علاقة المسرح العراقي بما هو حادث في لبنان وفلسطين وسوريا، فهي واضحة في اتهام سوريا إيران بدعم المقاومة العراقية، وحالة الفوضى التي تسعى واشنطن من خلال الحكومة الجديدة إلى إنهاؤها لصالح استقرار العلاقات الأمريكية العراقية الجديدة.

ولا شك أن هذا الموقف يثير عدداً من الأسئلة وأهمها سؤالان:

السؤال الأول: هل يؤدي التصاعد في لبنان وسوريا إلى تخفيف الضغوط على الولايات المتحدة في العراق؟ والسؤال الثاني: ما هي علاقة هذا التصعيد ضد لبنان وحزب الله وسوريا بمستقبل التسوية في فلسطين؟

فى السؤال الأول، لا نظن أن التصعيد فى سوريا ولبنان سوف يخفف الضغوط على الوجود الأمريكى فى العراق، بل العكس، قد تزداد هذه الضغوط، وبذلك فنحن نخالف النظرية التى تروج لها بعض الأوساط الفكرية الأمريكية، فهى فكرة أقرب إلى الترف النظرى منه إلى واقع هذه المنطقة، ولكن التصعيد يمكن أن يفجر الوضع فى لبنان وسوريا، وليس من مصلحة الولايات المتحدة أن تسود الفوضى أقطاراً متعددة، وكلها تشعر بأن مصلحة إسرائيل هى التى تدفع إلى كل هذه التطورات.

أما التهدة فى فلسطين فهى لصالح الحياة اليومية للشعب الفلسطينى، وبناء مؤسساته الديمقراطية، كما أنها قد تكون متصورة فى إطار السيناريو الحالى فى المنطقة، لأن ظهور إسرائيل بمظهر الوديع الراغب فى السلام وقمع الإرهاب يهين الأجواء للاهتمام بالمرح اللبنانى والسورى، الذى صور بشكل يستفز مشاعر المراقبين. صحيح أن التهدة فى فلسطين لن تؤدى إلى تغيير مواقف إسرائيل، إلا أن هذه التهدة تلتقى مع الضغوط على سوريا ولبنان فى أن المساندة للمنظمات الفلسطينية تصبح محل جدل، ويترك أمر التسوية كاملاً للحوار السياسى بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، ويفتح الباب واسعاً أمام إسرائيل حتى تنفذ مطالبها إزاء هذه المنظمات، وهى تجريم النشاط والتفكيك، مالم تتحول هذه المنظمات إلى الطابع السياسى والاجتماعى باعتبارها من قوى المجتمع الفلسطينى.

ولكن إذا انفجر الوضع فى لبنان وسوريا وحدثت مواجهات إيرانية أمريكية أو إسرائيلية، فلا نظن أن التهدة فى فلسطين سوف تكون بديلاً عن الانفجار فى المنطقة من حول المشهد الفلسطينى، ولكن تظل العلاقة بين كل هذه المسارح واضحة، فلسطين ولبنان وسوريا والعراق، مما يدفعنا إلى نتيجة هامة، وهى التسوية فى كل الجهات سوف يجعل التضامن لمكافحة الإرهاب الحقيقى الذى يستهدف حياة الناس جبهة واحدة، إذ لا شك أن توتر هذه الجهات جميعاً يعمل لصالح الإرهاب أكثر من كونه مواجهة شاملة لأوكار الإرهاب وأوطانه.

وأخيراً، فمن المتوقع أن يظهر شارون اهتمامه بتنفيذ تفاهات شرم الشيخ، حتى يعطى الفرص لتفاعلات المسرح اللبناني والسوري، حتى إذا انفجر الموقف فيهما تخلى شارون عن حلمه المصطنع. وفي كل الأحوال فإن هذه التفاهات حتى لو نفذت تنفيذاً دقيقاً، فهي لا علاقة لها بأصل الحقوق الفلسطينية ومرجعيات التسوية التي يستبدها شارون تماماً من حساباته.

وتجب الإشارة إلى أن الرئيس بوش يطبق نصيحة ترددت كثيراً في البيت الأبيض، وهي أن التسوية في فلسطين ثمن لكل ما تريده إسرائيل في المسارح الأخرى، واستمع إلى تأكيدات الزعماء العرب بأن جوهر المشكلة في المنطقة كلها هي المشكلة الفلسطينية، ومن ثم خلصت هذه النصيحة إلى أن التهدة بديل عن التسوية، وأن التأكيد على قيام الدولة الفلسطينية ضمن منظور التسوية يبعث الأمل في المنطقة، وهو ما جعل الرئيس بوش وشارون يكثران من ترديده في تصريحاتهما.

ونستطيع في النهاية أن نضع معادلة من خلال تحليل العلاقة بين المشهد اللبناني السوري، وبين المشهد الفلسطيني، وهي أنه كلما ارتفعت حدة الضغوط على سوريا ولبنان ازدادت التهدة في فلسطين، ولكن التهدة في كل الأحوال - كما ذكرنا - لن تنقلب إلى تسوية عادلة، بل تتحول التهدة وإجراءاتها نفسها إلى صيغة للتسوية.

(٤) هل يعتبر القرار ١٥٥٩ جزءاً من الشرعية الدولية؟

عندما صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ بالإجماع بناء على مشروع قرار أمريكي فرنسي انقسم العالم حوله، حيث أيدته البعض ضمناً ولم يعترض عليه على أساس أن فرنسا التي عرفت بدعمها للقضايا العربية شاركت في مشروعه، وأن هذه المشاركة قد تتطوى على دعم من الاتحاد الأوروبي، ولا بد أن لهم منطقاً لم يتضح بعد في هذه الخطوة، خاصة وأن فرنسا كانت دائماً تساند الشرعية الدولية وتتحرى الدقة في احترام القانون الدولي والمحافظة على الأمم المتحدة وميثاقها. وقد رأينا كيف أن وزير خارجيتها السابق (وزير الداخلية الآن) قاد مناقشة قانونية ساخنة في مجلس الأمن في جلسته يوم ٥ فبراير ٢٠٠٣ استكمالاً لجلسة نوفمبر ٢٠٠٢ حول مضمون وحدود وصلاحيات قرار مجلس الأمن ١٤٤١ الخاص بالتفتيش على أسلحة الدمار الشامل في العراق. كان هذا الموقف أحد أهم الأسباب التي دفعت شطراً كبيراً من الحكومات والباحثين العرب إلى عدم الانتدفاع إلى الشك في تحول الموقف الفرنسي. والسبب الثاني في سكوت كل الحكومات العربية تقريباً عن معارضة هذا القرار هو عدم إدراك مرمى القرار وأبعاده لأول وهلة، خاصة مع تسارع التطورات في المنطقة والتركيز على ساحة الصراع في فلسطين. أما السبب الثالث، وربما الأهم، فهو أن معارضة القرار تعنى بالقطع مناوأة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مجتمعين، ورافق ذلك تصعيداً أمريكياً بوضع حزب الله على قائمة المنظمات الإرهابية، ودفعت الاتحاد الأوروبي إلى ذلك أيضاً. وهناك سبب رابع، وهو اعتقاد البعض أنه يستجيب لطائفة من اللبنانيين. ولم يعترض على القرار في البداية سوى سوريا ولبنان الموجه ضدهما القرار، واعتبراه تدخلاً في شئونهما الخاصة والداخلية، خاصة وأنهما صوروا القرار على أنه خدمة لإسرائيل التي يههما أن تفصل البلدين، وأن تقضى على حزب الله باعتباره - وفق لغة القرار - إحدى الميليشيات، وأكدتا أن إسرائيل لذلك كانت وراء صدور هذا القرار

فى ظروف تشهد تراجع العالم العربى مما جعل الاقتران وارداً بين من يقبلون القرار ومن يرجون التقارب مع إسرائيل، وكان يؤمل من ذلك أن يكون سوطاً على شريحة من اللبنانيين لكى يشاركوا فى الإجماع على رفض القرار. وقد اعترضت مصر فى البداية على القرار وكان إعلانها على ذلك واضحاً واقترن بالتضامن مع سوريا ولبنان، مما شجع سوريا ولبنان على إثارة قضية هذا القرار أمام مجلس وزراء الخارجية العرب بعد صدور القرار بأيام، حيث اتجه إلى التعاطف معهما فى وقت لم يكن قد اتضح بعد مدى تصميم واشنطن وباريس ومعهما الأمم المتحدة على استخدام هذا القرار فى إطار تصاعد الضغوط الأمريكية على سوريا، فى الوقت الذى تقدم فيه سوريا كل ما لديها من مبادرات حتى صوب إسرائيل وإعلانها بوساطة مصر الاستعداد لمعاودة عملية السلام معها دون أى شروط مسبقة.

ومن الواضح أن اغتيال الحريري وترافق الإدانة الدولية مع التركيز على الانسحاب السورى، ثم تطور هذا الخط وانتقاله إلى التركيز على قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ قد أنهى كل التحفظات لأى سبب حول هذا القرار، فانتقلت الحكومات العربية بهذا الحادث ولنفس الأسباب السابقة من موقف القبول الصامت أو على الأقل عدم الرفض الصريح إلى القيام بدور فى تنفيذ القرار بدءاً بالخطوة الأولى، وهى الضغط على سوريا للانسحاب من لبنان وعدم الاعتراض على التحقيق الدولى الذى تقرر فى مجلس الأمن والذى كان يفترض ان الحكومة اللبنانية ليست طرفاً محايداً بل تدور حولها شبهة الاتهام، ما دام التحقيق يفترض ضمناً ان سوريا ضالعة فى الجريمة، وما رافق ذلك من تشويه صورة سوريا ووضع وجودها فى لبنان موضع كل اتهام، مما دفع سوريا- إزاء هذا الضغط الدولى والعربى الكاسح- إلى صيغة جديدة فى تعاملها مع القرار الذى رفضته فى البداية، ورغم أن سوريا لم تقبل القرار صراحة، إلا أنها أكدت أن القرار يتم تنفيذه من خلال تنفيذ اتفاق الطائف، مادام الهدف الأساسى من الوثيقتين هو الانسحاب السورى من لبنان. ووجهة نظر سوريا هى أنها تنفذ القرار بالفعل ولكنها لا تعترف

به، وأنها بحثت مع مبعوث الأمم المتحدة وممثلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فى طرق التنفيذ دون التطرق إلى قبول القرار أو رفضه ، خاصة وأنها تدرك أن تمسك واشنطن بالقرار هو وسيلة لاستخدامه فى صراعها السياسى ضد سوريا، بالإضافة إلى قانون محاسبة سوريا وغيره من الأساليب. وقد سبق أن أوضحنا فى مناسبات سابقة علاقة القرار الدولى باتفاق الطائف والتمايز الكبير بينهما، وسبب تمسك سوريا بالطائف دون القرار الدولى، وهو أن الطائف أجمع عليه اللبنانيون، بينما القرار الدولى لا يقبله معظم الشعب اللبنانى. ولذلك فإن السؤال الذى تسجل المقالة إجابة واضحة عنه هو: هل قرار مجلس الأمن جزء من الشرعية الدولية يجب الامتثال له مادامنا نطالب باحترام قرارات مجلس الأمن، بل ويعتبرها معظم الفقه العربى - دون تمييز - المصدر الواضح للشرعية الدولية، بل هى الشرعية الدولية ذاتها مادام التوافق السياسى بشأنها قد تحقق بين أقطاب النظام الدولى وهم أعضاء مجلس الأمن.

والحق أن هذه القضية يجب أن تعالج من الزاويتين السياسية والقانونية فى آن واحد، لأن الفصل فى المعالجة والفهم بين الزاويتين يخل بعرض الموضوع . وليست هذه دعوة لقبول المسألة كصفقة، كما أنها لا تنوى الإقلال من خطورة الزاوية القانونية، ولكن هذه الدعوة تجمع بين الزاويتين لغرض الفهم والإحاطة، كما أنها تقدم الإجابة على السؤال: لماذا حدث هذا؟ لكن الفصل بين الزاويتين السياسية والقانونية تفرضه اعتبارات علمية وسياسية، كما ان الفصل يجب على السؤال: هل التزام مجلس الأمن فى هذا القرار صحيح الميثاق وقواعد القانون الدولى ذات الصلة، أم أن المجلس طوع الميثاق لوظيفة سياسية وأغفل الجانب القانونى وصار أداة طيعة فى يد واشنطن، وهل يجب الحذر فى إسباغ الشرعية على مثل هذه القرارات؟ أم أن قبولها لا ينشئ سابقة أو خطأ جديداً للشرعية الدولية، وإنما القبول أملتته تقديرات المصالح وضرورات السياسة؟

الحق أن محاولة الولايات المتحدة أن تحصل على مكافأة قوتها وتميزها وتصدرها قمة النظام الدولي وتوظيفها المنظمات والجماعات والدول والشرائح لخدمة رؤيتها كانت واضحة منذ نهاية الحرب الباردة في بداية العقد الأخير من القرن العشرين، ولذلك أصدر مجلس الأمن عدداً من القرارات التي تتفق مع السياسة وتجافي القانون. وقد برر القاضي الأمريكي السابق شويبييل ذلك بمناسبة تأكيد محكمة العدل الدولية لاختصاصها في نظر حادثة لوكربي وليس مجلس الأمن في حكمها بشأن الاختصاص في ١٩٩٨/٢/٢٨ مؤكداً أن المجلس لا يفترض أنه ملزم باحترام الميثاق والقانون الدولي لأن تجاوزه للقانون، وهو الذي يمكن أن يصنعه، يبرر سعيه إلى حفظ السلم والأمن الدوليين. وحتى لو افترضنا أن مجلس الأمن قد تدخل في الأزمة اللبنانية السورية بهدف حفظ السلم فأين السلم الذي تهدد، وأين الأمن الذي تعكر صفوه، وأين العدوان الذي يشكله الوجود العسكري السوري في لبنان، مع تأكيدى على أننى لا أدافع عن هذا الوجود ولا أنكره. فمجلس الأمن يعالج وضعا عاماً بناء على طلب أحد أعضاء المنظمة أو الأمين العام، كما قد يعالج مشكلة محددة بطلب من الدولة المعنية مباشرة، وهى فى حالتنا لبنان الذى يفترض أنه تضرر من هذا الوجود السوري، وأن المفاوضات مع سوريا لسحب قواتها قد فشلت، فأصبح هناك نزاع اضطر لبنان إلى عرضه على المجلس. حتى لو حدث هذا جداً لوجب على المجلس أن ينصح الطرفين بتسويته فى حدود الميثاق، ولا يوصى بشكل محدد من أشكال التسوية السلمية، وإنما يكتفى بتذكير الأطراف المتنازعة بأن هناك التزاماً بالتسوية بطريق سلمى. وقد يسمح له الميثاق، إذا قرر المجلس أن الجوانب القانونية فى النزاع واضحة، أن يوصى الأطراف بعرضه على محكمة العدل الدولية، مع ملاحظة أن هذه التوصية لا تنشئ اختصاصاً للمحكمة لم يكن قائماً ومقبولاً قبل صدور التوصية من جانب أطراف النزاع. ولذلك فإن الثغرة الأولى فى قرار مجلس الأمن، هى أن لبنان لم يطلب منه مناقشة نزاع غير قائم أصلاً مع سوريا. أما الثغرة الثانية، فهى أن المجلس افترض

أن لبنان لا يقدر عن التعبير عن نفسه - ربما بسبب افتراض القهر السوري له - ولذلك تحدث القرار نيابة عنه. ولكن القرار افتراض أيضاً أنه يدرك أفضل من لبنان مصلحته فألزم لبنان بحل المليشيات فيه، رغم أن لبنان لا يعترف بأن حزب الله ضمن المليشيات، أى أنه لا توجد مليشيات في لبنان. كما أن القرار طالب بانسحاب القوات الأجنبية الباقية في لبنان، ونيته منصرفة إلى انسحاب القوات السورية المتحالفة مع الحكومة اللبنانية. وقد تم التركيز على سوريا، رغم أن إسرائيل لاتزال تحتل مزارع شبعاء، ورفضت يوم ٣/١٠ صراحة الانسحاب منها تنفيذاً للقرار ١٥٥٩، رغم تأكيد الحكومة اللبنانية أن المزارع أرض لبنانية محتلة، ولم تمنع سوريا في ذلك. فالثغرة الثالثة إذن في القرار هي إلزام الحكومة اللبنانية نفسها بحل حزب الله، وطلب رحيل القوات السورية، مثلما يلزم سوريا بالانسحاب، رغم أن نصه عام شامل لكل القوات الأجنبية. وبذلك تدخل القرار فيما يعد شأناً داخلياً محضاً للبنان، مثلما أنكر على لبنان أهليته القانونية وقدرته على تمثيل نفسه، ووضع المجلس لبنان - رغماً عنه - تحت وصايته، كما تدخل القرار فيما يعد شأناً خاصاً وهو العلاقة السورية اللبنانية. والأغرب أن فرنسا والولايات المتحدة أنشأتا تفويضاً خاصاً للإلحاح على تنفيذ القرار وتفسيره، بحيث يشمل الانسحاب السوري القوات المسلحة وأجهزة الأمن والمخابرات، وفصم عرى العلاقة بالكامل بين البلدين.

والخلاصة أن قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ يعد تجاوزاً من جانب المجلس لسلطاته واختصاصاته وفق الميثاق، وإذا صار سابقة، فإنه يهدر قواعد القانون الدولي المتعلقة بالسيادة والاستقلال وعدم تدخل المنظمة الدولية فيما يعد من قبيل الاختصاص الداخلى للدول عموماً وفق القانون الدولي، وفي شؤون الدول الأعضاء خاصة وفق الميثاق.

وحتى لو تجاوزنا عن انتهاك المجلس للميثاق بهذا القرار، فإننا لا نظن أن القرار يخدم السلم والأمن الدولي في المنطقة. وقد أدى الإصرار على تنفيذ هذا

القرار بالذات خاصة من جانب الأمين العام للأمم المتحدة إلى القلق الشديد، لأن توازنات القوى داخل مجلس الأمن يجب أن يصححها موقف الأمين العام، مثلما حدث بالنسبة للغزو الأمريكي البريطاني للعراق، عندما أكد الأمين العام أن الغزو كان انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة، وربما ساعده على ذلك أن قرارات المجلس الخاصة بالعراق لم تعترف بالغزو والاحتلال، مثلما زعمت واشنطن في تفسيرها لقرارات المجلس بدءاً بالقرار ١٤٨٣ لعام ٢٠٠٣. وبذلك عندما يدين الأمين العام الغزو فإنه يفعل ذلك في ظل موقف الفراغ الذي وضع فيه مجلس الأمن، فلا هو أدان الغزو كما كان يجب أن يفعل، ولكنه لم يستطع، ولا هو أيد الغزو، وإلا كان خروجه على أحكام الميثاق فاضحاً.

أما في حالة القرار ١٥٥٩، فإنه تبدو صعوبة موقف الأمين العام لأنه مكلف بتنفيذ قرارات المجلس. ولكن الرجل لم يجد سوى تأييد الدفع الإجرائي القائل بأن القرار لم يتضمن آلية لتنفيذ الانسحاب السوري، كما لم يتضمن جدولاً زمنياً للانسحاب. لقد صدر القرار مستوفياً الجوانب الشكلية المطلوبة لصدوره، وإن كان قد خالف الميثاق في الموضوع وطريقة المعالجة، ولم ترتكب المخالفة سعياً وراء هدف يخدم المنظمة الدولية، ولكنه ضاعف الانتهاك بضلال الهدف والغاية، فتجاوز السلطة وانحرف عن القصد *Detournement du Pouvoir et du But*.

فإذا كان الأمين العام بهذا الموقف الوظيفي ينسجم مع أحكام الميثاق بشأن وظيفته، حيث لا يحق له مراجعة مجلس الأمن في مواقف محددة وواضحة، فإن موقف الأمين العام من حيث الموضوع يعد تكريساً لعدم الشرعية التي يرسمها القرار ١٥٥٩، ولا يقدر في هذا الرأي ما قد يراه البعض من أن القرار تعبير عن إرادة سياسية متوافقة لأعضاء مجلس الأمن، تجاوزت في قوتها وسطوتها سطور القرار وعباراته إلى ممارسة ضغط أقوى في الميدان لتنفيذه وتفسيره وفق الرؤية الأمريكية والفرنسية. ومعنى هذا الرأي أن المجلس يخضع في أعماله للإرادة السياسية لأعضائه حتى لو تجاوز في سبيل التجاوب مع هذه الإرادة حدود سلطته في الميثاق. غير أن موقف الأمين العام، وإن كان مفهوماً سياسياً، إلا أنه يظل عندنا غير مقبول قانونياً. وربما قد يخفف من وطأة هذا التناقض بين الإرادة السياسية داخل المجلس، وبين التزام هذه الإرادة بأحكام الميثاق، أن يطبق نفس

القاعدة بالنسبة لما يصدر عن المجلس من قرارات، خاصة وأن المادة ٢٤ من الميثاق تؤكد بحق أن المجلس يتمتع بنيابة قانونية Legal Agency عن كل أعضاء الأمم المتحدة، وهذه النيابة القانونية هي الأساس القانوني لما نصت عليه المادة ٢٥ من الميثاق من أن كل ما يصدر عن المجلس من قرارات يتمتع بصفة الإلزام.

وتطبيقاً لذلك، إذا كان من السهل أن ندرك أن كل القرارات التي يصدرها المجلس ضد الدول العربية وتقف وراءها الولايات المتحدة تتمتع قولاً وعملاً، نصاً وتنفيذاً، بأعلى درجة من الإلزام القانوني والفعالية التنفيذية، إلا أنه من الصعب جداً أن نفهم كيف يميز قانوناً بين قرار يخالف الميثاق، ولكنه يتمتع بإرادة سياسية لصدوره وتنفيذه، وبين قرار يفترض أنه أيضاً صدر بإرادة سياسية ضد إسرائيل ثم تتحسر هذه الإرادة السياسية فتقف عند أبواب مجلس الأمن ولا تتجاوزها من نيويورك إلى الشرق الأوسط، لكي تتسجم إرادة الإصدار مع إرادة التنفيذ والاحترام. والقائمة بالأمثلة يضيق بها المقام، لكننا نذكر بقرار مجلس الأمن ٤٧٨ الصادر في أغسطس ١٩٨٠ الذي يحمي المركز القانوني للقدس وما تلاه من قرارات لنفس الغرض، ولكن الولايات المتحدة التي قدمت مشروع القرار، وكفلت صدوره بالإجماع ونفذته يومها بحدة، قد تغير مزاجها وتعدلت كفة مصالحها فانتهكت القرار كلية بقانون يعتبر القدس عاصمة أبدية ودائمة وموحدة لإسرائيل، كما أن خطاب الضمانات الذي سلمه بوش إلى شارون في واشنطن يوم ١٤/٤/٢٠٠٤ ينسف كل قرارات مجلس الأمن الذي توشك واشنطن أن تقسده قراره ١٥٥٩ لغرض في نفس يعقوب. أليس هو نفس المجلس الذي أصدر القرار ١٤٠٢ بالتحقيق في مذابح جنين، وكان تجاهله من جانب إسرائيل التي شجعت هي نفسها على صدوره سبباً في تجاهله على المستوى العالمي. وأين تطبيق قرار المجلس رقم ١٤٠٥ بإنشاء دولة فلسطينية استجابة لرؤية بوش للتسوية؟

إننا ندرك بالتأكيد أسباب التفاوت في حظوظ القرارات من التطبيق والاحترام، ولكننا نطالب بأن تحترم كل قرارات المجلس مادامت قد صدرت، كما أننا ننبه إلى خطورة صدور قرارات مخالفة للميثاق انسجاماً مع الخط الأمريكي الذي يروج له بعض الفقه الأمريكي، ومؤداه أن الزمن قد تجاوز الميثاق بنصف قرن، ولا يجوز أن يظل مجلس الأمن حبيس قانون دولي وضع لعالم لم يعد قائماً، مما أدى إلى تناقض كامل بين نصوص الميثاق وسلوك مجلس الأمن.

وأخيراً، فإن الخطورة السياسية لا تقل عن الخطورة القانونية من جراء هذا المسلك، لأنه يعنى ببساطة أن أعضاء مجلس الأمن الدائمين قد شكلوا إدارة سياسية للعالم وفق مصالحهم وخارج إطار الميثاق، ولكن تحت عباةته وداخل مبنى مجلس الأمن، الأمر الذى يدعو إلى مقاومة هذا الانحراف القانونى والسياسى من جانب بقية دول العالم، خاصة وأن هذا المسلك يسقط الوكالة القانونية فى المادة ٢٤ من الميثاق عن مجلس الأمن، مما يؤدى إلى سلسلة من الآثار القانونية الخطيرة، ويجعل من الصعب تفهم الجهود الحالية لإصلاح مجلس الأمن بوجه خاص.

لقد نارت هذه المشكلة منذ صدور بعض قرارات المجلس فى الأزمة العراقية عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ وفى أزمة لوكربى عندما فصل مجلس الأمن فى قراره رقم ٧٣١ فى يناير ١٩٩٢ فى قضية قانونية شائكة، فأمر ليبيا بتسليم رعاياها المتهمين فى جريمة تفجير الطائرة الأمريكية فوق قرية لوكربى فى اسكتلندا. وقد لحظ الفقه الدولى هذه القضية فالتفت إلى مدى حق محكمة العدل الدولية فى مراجعة قرارات مجلس الأمن، خاصة وأن قضية لوكربى قد أحدثت صداماً مروعاً بين مجلس الأمن والمحكمة، انتهى بما قررته المحكمة يوم ٢٨ فبراير ١٩٩٨ بأنها هى المختصة بنظر الدعوى من الناحية القانونية لكى يظل للمجلس دائماً اختصاصه الأصيل فى نظر الجوانب السياسية فى المنازعات جنياً إلى جنب مع الجوانب القانونية التى تختص المحكمة بنظرها، وكلاهما يتعاونان بالطريق القانونى والسياسى على التوصل إلى التسوية السلمية لهذه المنازعات.

(٥) العالم العربي

والاستهداف الأميركي لسوريا

ليس هناك شك في أن الولايات المتحدة التي ذهبت وحدها إلى العراق بعد فشلها في إقناع مجلس الأمن بغزوه في جلسة الخامس من فبراير ٢٠٠٣ الشهيرة قد استفادت من هذه التجربة في حالة سوريا، حيث تمارس الولايات المتحدة برنامجاً منظماً للضغط بدأ بتسوية صورة سوريا في العالم، ثم شدد البرنامج على علاقتها بالمنظمات الفلسطينية، وعلى وقوفها في وجه الغزو الأميركي للعراق، وإعلانها أن المقاومة مشروعاً لهذا الغزو. هذا التفرد السوري في إعلان المواقف الواضحة، بينما العالم العربي كله يلتزم الصمت المؤيد كان بحاجة إلى معالجة خاصة من جانب واشنطن، فاتهمت سوريا باحتلال لبنان، وتعطيل عملية التسوية السياسية في العراق وفلسطين عن طريق دعم المقاومة في البلدين، وتفاقت هذه التهم كلما زاد تورط واشنطن في العراق ووصولها إلى طريق مسدود. وقد سارعت واشنطن إلى معاقبة سوريا بقانون سنه الكونجرس يفرض عدداً من العقوبات عليها، وأغلقت الباب تماماً أمام أية محاولات للحوار وتسوية هذه التهم والقضايا. ولذلك قررت واشنطن استهداف الرباعي إيران، سوريا، المنظمات الفلسطينية، وحزب الله، وأن يكون الاستهداف في وقت واحد. فأثارت الأزمة النووية مع إيران، وأعلنت أن حزب الله والمنظمات الفلسطينية منظمات إرهابية تساندها سوريا، ولم تكتفِ بالنفي السوري لهذه التهم، كما قررت أن تحرق الورقة السورية في لبنان، حيث تمكنت سوريا عام ١٩٨٣ من منع لبنان من إبرام اتفاقية سلام مع إسرائيل، وربطت بين المسارين السوري واللبناني حتى يتفاوض البلدان معاً مع إسرائيل من مركز أفضل. وقدرت واشنطن أن تحول النظام الدولي أصبح يترك هامشاً لتوافق المصالح بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بحيث يستخدم مجلس الأمن بتوافق عام بغض النظر عن مدى تطابق قرارات المجلس الصادرة بهذا التوافق مع أحكام الميثاق الموضوعية، وهو ما أدى إلى نشأة شرعية دولية جديدة أساسها التوافق بين الدول الخمس الكبرى لاقتسام المنافع مع تعزيز الاتجاه إلى إضفاء القدسية على هذه القرارات، من حيث أن الإرادة السياسية للدول

الكبرى هي التي تقدم التفسير والتطبيق المناسبين لأحكام الميثاق. في الحالة السورية لم تنسى واشنطن أن اعتراف مجلس الأمن بالاحتلال والتعامل معه دون إدانته رغم أن الاحتلال ينطوي على استخدام القوة المحظور في الميثاق، وهو حالة واقعية لا تتمتع بأية شرعية في القانون الدولي، لم يشفع في انكشاف الموقف القانوني الأمريكي واقتاره إلى أي أساس قانوني، فقررت أن يكون تحركها تجاه سوريا ولبنان من خلال هذه الشرعية الدولية الجديدة القائمة على قرارات إجماعية بدلاً من القرارات الفردية الأمريكية دون أن تسلم واشنطن بأن ذلك يعنى هجر المذهب الانفرادي Unilateral لصالح المذهب المتعدد الأقطاب Multi-polarity.

وقد أسعد واشنطن أن تتحمس فرنسا لنفس الخط في سوريا ولبنان حيث يعملان معاً لنفس الغرض، لعل هذا الموقف الفرنسي يغزر ألياريس لدى واشنطن تسرعها في معارضة الغزو الأمريكي للعراق. بدأ المخطط الفرنسي الأمريكي باستصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ في سبتمبر ٢٠٠٤، الذي يفترض أن لبنان محتل، وأنه يجب إزالة الاحتلال السوري له، وعالج القرار تقطعين الأولى ضرورة انسحاب القوات الأجنبية - يقصد السورية وحدها دون القوات الإسرائيلية - من لبنان، وفصم عرى العلاقات الحميمة بين البلدين. والثانية نزع أسلحة الميليشيات، ويقصد بها حزب الله والمنظمات الفلسطينية في المخيمات. وقد ظل هذا القرار محل جنل في العالم العربي حتى ١٤ فبراير ٢٠٠٥ حين وقعت جريمة اغتيال رفيق الحريري، حيث انعقد مجلس الأمن في مساء نفس اليوم، وانتهت المشاورات في تلك الجلسة إلى أكبر درجة من موجات النقد والعداء لسوريا، وعكس بيان رئيس المجلس هذه الروح، وقرر إنشاء لجنة لتقصي الحقائق في هذه الجريمة النكراء. ويشير تطور الأحداث بعد اغتيال الحريري إلى أن الاغتيال قد استهدف أساساً الوضع السوري واللبناني، أي أن الاغتيال قد تم توظيفه كما تم توظيف أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة. وسارعت الدول العربية جميعاً إلى

الضغط على سوريا للانسحاب الفوري من لبنان، وقطع كل صلة به حتى نقلت من المخطط، واستجابت سوريا، وتم تعيين تيدلارسن ممثلاً خاصاً للأمين العام للإشراف على تنفيذ القرار ١٥٥٩، وكان لهذا القرار قدسية خاصة لم تعرفها كل قرارات مجلس الأمن من قبل. وكان واضحاً أن الضجة التي أعقبت اغتيال الحريري قد قسمت المجتمع اللبناني إلى قسمين، هما المولاة لسوريا والمعارضة للوجود والعلاقة مع سوريا. واكتسب هذا الانقسام حالة من التعقيد بتفاعلات الساحة اللبنانية، وإيعاز الولايات المتحدة للمعارضة بأنها تساند قيام لبنان المستقل الديمقراطي، بما ترتب على ذلك من مضاعفات. وقد انتهت لجنة تقصى الحقائق إلى أن سوريا هي المسؤولة عن الاغتيال بسبب ما أشاعته قضية الوجود السوري من جدل جرت في ظله عملية الاغتيال. وبناء على هذا التقرير أصدر مجلس الأمن بالاجماع القرار الثاني رقم ١٥٩٥ في أبريل ٢٠٠٥، الذي قضى بتشكيل لجنة التحقيق الدولية برئاسة ديترفيل ميليس، ومنح اللجنة سلطات مطلقة لمعاونة القضاء اللبناني على استجلاء الحقيقة في قضية اغتيال الحريري، وكان واضحاً أن هذه الصلاحيات غير المسبوقة والاهتمام اللافت للنظر في هذه القضية بالذات رغم اغتيال عدد كبير من القيادات اللبنانية والعربية، وآخرها عرفات في فلسطين، مما يستوجب التحقيق الدولي حقيقة كانت تستلفت الانتباه وتشي بأن القضية تمضى في مسار يدعو إلى القلق.

وعندما قدم ميليس تقريره إلى مجلس الأمن أثار ضجة ضخمة لأنه اتهم القيادات الأمنية والسياسية في سوريا ولبنان في جريمة الاغتيال، وبنى استنتاجاته على فرضيات لم تسعفها الأدلة والقرائن، وحصر نفسه في فرضية واحدة، وهي أن سوريا هي التي قتلت الحريري، رغم أنه أكد في أكثر من موضع في التقرير إلى أنه لا يملك الأدلة على ذلك، وأن التحقيق لا يزال بحاجة إلى المزيد، وخاصة تعاون سوريا لاستجلاء دورها في القضية. ورغم الانتقادات الموجهة إلى التقرير إلا أن واشنطن كانت تتلهف صدوره، وقادت المجلس مرة ثالثة إلى إجتماع أنتج القرار

رقم ١٦٣٦ فى ٣١/١٠/٢٠٠٥، الذى مد مهمة ميليس حتى ١٥ ديسمبر، وانتقد عدم تعاون سوريا، واستظهر نتائج التقرير وتبناها. وبدأت بهذا القرار ملامح المخطط الأمريكى تجاه سوريا، حيث استند القرار إلى أحكام الفصل السابع لأول مرة فى سياق القضية اللبنانية السورية، وطالب سوريا بالتعاون الكامل مع لجنة التحقيق الدولية، وترك للجنة أن تبلغ المجلس مدى تحقق هذا التعاون، مما أعاد إلى الأذهان قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ فى نوفمبر ٢٠٠٢ الذى شكل لجنة للتفتيش على أسلحة الدمار الشامل فى العراق. ولا شك أن المقارنة بين القرارين ١٤٤١ الخاص بالعراق، ١٦٣٦ الخاص بسوريا مقارنة واردة من حيث أن العبرة ليست بمدى تعاون العراق مع لجنة التفتيش، وقد تغانى فى ذلك، كما أن العبرة فى حالة سوريا ليست بمدى تعاونها مع لجنة التحقيق، لأن المطلوب فى الحالتين ليس التفتيش فى حالة العراق أو التعاون فى حالة سوريا، وإنما هو فى الواقع القضاء على النظامين البعثيين فى العراق وسوريا ضمن عملية إعادة رسم خرائط المنطقة وفقاً للمخطط الأمريكى. ولاشك أيضاً أن تشويه صورة الأسد لم تصل فى العالم العربى طبعاً إلى بشاعة الصورة التى رسمها صدام حسين لنفسه، ولذلك يمكن القول أنه رغم أن العالم العربى بعد مأساة العراق يشعر بالقلق على سوريا، إلا أنه لا يجد وجهاً واحداً للشبه بين حالتى العراق وسوريا، حيث تبين أن صدام الذى انخدع بقواعد اللعب مع واشنطن قد تسبب فى تمزيق لحمة المجتمع العراقى بحيث وجدت هذه الطوائف فى الخلاص من صدام حسين، بالتعاون مع الدول المجاورة المضرورة من سنوات حكمه، فى الغزو الأمريكى فرصة ذهبية لتحقيق أهدافها التى تلتقى - لسوء الحظ - عند المخطط الأمريكى. وهذه الفرضيات ليست قائمة فى حالة سوريا.

يشعر العالم العربى أيضاً أن المبالغة فى البحث عن قتلة الحريرى يجب أن يمتد أيضاً ليشمل المستفيد الأول من جريمة الاغتيال، وهو إسرائيل والولايات المتحدة، ورغم قلقه من سير المخطط الأمريكى، فإن العالم العربى لا يمانع فى

ضرورة تعاون سوريا مع لجنة التحقيق الدولية، مادامت سوريا حقاً بريئة من هذه الجريمة، ولكن بما لا يمس بسيادة سوريا أو يعرضها للإذلال والإهانة. ولكن العالم العربى وهو يتابع هذا المخطط لابد أنه لاحظ أن ضغطه على سوريا للانسحاب الفورى من لبنان كان يجب أن يتم فى إطار اتفاق الطائف وليس القرار ١٥٥٩. وقد أوضحنا فى مقالات سابقة الفارق بين الانسحاب على أساس هذا الاتفاق والانسحاب بموجب القرار، ولكن العالم العربى الذى بدأ ينتقد القرار لم يلبث أن انضم إلى الاجماع الدولى حوله.

ويدرك العالم العربى ما تضمنه القرار ٦٣٦ من إشارات وتداعيات، حيث أشار القرار إلى أن المجلس يتصرف فى هذا القرار بموجب الفصل السابع، أى أن تعاون سوريا مع اللجنة إلزامى، ويترتب على عدم التعاون فرض عقوبات الفصل السابع عليها. كما أشار القرار إلى أن اغتيال الحريري جريمة إرهابية، وهذه الجريمة وتداعياتها تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، فكان القرار قد نقل الجريمة إلى ساحة الإرهاب الذى تفضله الولايات المتحدة. ولذلك أشارت الفقرة الرابعة العاملة من القرار إلى أن ضلوع أى دولة فى هذا العمل الإرهابى يشكل انتهاكاً خطيراً من جانب تلك الدولة لالتزاماتها بالعمل على منع الإرهاب والامتناع عن دعمه، خاصة وفقاً للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) و١٥٦٦ (٢٠٠٤)، وأنه يصل أيضاً إلى حد كونه انتهاكاً خطيراً للالتزامها باحترام سيادة لبنان واستقلاله السياسى. كما تضمن القرار سلطة اللجنة فى تقرير مكان وأساليب إجراء المقابلات مع المسؤولين والأشخاص السوريين التى ترى اللجنة أن لهم صلة بالتحقيق. وأنشأ القرار لجنة لمتابعة التحقيق، ومن سلطاتها اتخاذ إجراءات منع المسؤولين رهن التحقيق من السفر وتجميد أموالهم.

ودون أن نستبق النتائج، فإن هذه اللجنة سوف تقرر أن سوريا لم تتعاون بالكامل مع لجنة التحقيق، مما يدفع المجلس إلى اتخاذ إجراءات عقابية ضد سوريا، وقد ترى الولايات المتحدة فى تقرير السلبى لجنة الإشراف ضد سوريا مبرراً كافياً للقيام إما بضربة لسوريا أو حتى غزوها، ولا بد أن يكون العالم العربى مستعداً لهذه

الاحتمالات حتى لا يواجه بها فجأة في منتصف ديسمبر ٢٠٠٥. ويلاحظ أن صدور التقرير الثاني للجنة ميليس في نفس هذا التاريخ يتوافق مع نفس تاريخ إجراء الانتخابات العراقية، وهو تاريخ مقصود، ويمكن أن تستخدم الولايات المتحدة عجزها في العراق نريعة لغزو سوريا في هذه الحالة على أساس أن عدم تعاون سوريا في ضبط حدودها مع العراق هو الذي عزز المقاومة العراقية للأمريكيين. فهل يحترم العالم العربي هذه القرارات الإجماعية وينضم إلى الاجماع الدولي المساند للمخطط الأمريكي ضد سوريا، وهو يدرك احتمال هذا الغزو، مع أن العالم لا يكثرث لأي قرارات مؤيدة للحقوق العربية؟

إن العالم العربي الذي أجمع على حث العراق على احترام قرار التفتيش هو نفسه الذي عجز عن دفع الغزو الأمريكي له، ولم يشفع للعراق إخلاصه وتفانيه في احترام قرار التفتيش. ونذكر أخيراً أن العالم العربي في إطار الجامعة العربية وقف بحزم مع ليبيا في قضية لوكربي، ولكنه نفذ بإخلاص عقوبات مجلس الأمن ضدها، فهل يتخلص العالم العربي من انفصام الشخصية أم أن أسباب هذا المرض لا تزال تلح عليه؟

إن المخطط الأمريكي يقضى بتفكيك حزب الله والمنظمات الفلسطينية، ونزع سلاح المخيمات في لبنان، وهو مخطط يوازى الضغط على سوريا في قضية الحريري، مما يقدم نتائج باهرة لإسرائيل، وهذا هو السبب في السعي الأمريكي إلى استكمال القرار ١٥٥٩ بقرار آخر أكثر وضوحاً بحيث يجعل الالتزام تجاه حزب الله والمنظمات الفلسطينية مسئولية مجلس الأمن.

ولسنا بحاجة إلى التأكيد على العلاقة الوثيقة بين القرارات ١٥٥٩، ١٥٩٥، ١٦٣٦ والمنظور الموحد لهذه القرارات والعلاقة الوثيقة بين ميليس ولارسن ودورهما في هذا المخطط، وما سيصدر بعدها من قرارات، ولكن الخشية على الاستقرار في سوريا ولبنان لها ما يبررها، كما أن الخشية من المضي قدماً في تفتيت الدول العربية لها شواهدا وعلاماتها المقلقة.

(٦) سوريا في المخطط الأمريكي بين النموذجيين العراقيين واللبيين

الثابت أن الخلاف بين سوريا والولايات المتحدة حول عدد من القضايا المتصلة كلها بمواقف سوريا من العراق وفلسطين في وقت صممت فيه الساحة العربية، وصار أكبر فصحاءها يكتفي بالمهمة أو الحوقلة. والثابت أيضا أن المواجهة الأمريكية مع سوريا هي جزء من مخطط أمريكي عام ضد المنطقة العربية، ظاهرة محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، بينما تنتهك كل هذه القيم في المجتمع الأمريكي. ويجمع العالم العربي على أنها أودية بالية، وأسمال مستهلكة من كثرة استخدامها من جانب القوى الاستعمارية لهذه المنطقة عبر التاريخ. ومعنى ذلك أن سلوك سوريا إزاء مظاهر الاستهداف ليس هو الأساس، وإن كان ضروريا في حرب المقاومة والصمود، كما أن سوريا هي إحدى محطات هذا المخطط وليست المحطة الأخيرة، التي هي مصر في نهاية المطاف. ومعنى ذلك أيضا أن رفع الشعار القطري الضيق مثل مصر أولا وسوريا أولا وهكذا هو جزء من التجاوب مع هذا المخطط والتمهيد له، خاصة وأن رفع هذا الشعار اشترك فيه الجميع ألقهم بحسن نية وسذاجة، وأكثرهم عن قصد وبكل سوء النية، وكلهم تحت ستار واحد، وهو الاعتزاز بالوطن الصغير مقدمة عند البعض للمحافظة على كل الأقطار العربية، ومقدمة عند البعض الآخر للانفصال بمصر مثلا عن مصائر الأوطان الأخرى بمقولة لم يمل هذا البعض الآخر من تكرارها، وهي أن مصر عانت بما فيه الكفاية لصالح من لم يحفظوا لها الجميل، فأصبحت تعاني والآخرين يتفرجون، وانطلقت الكثير من النكات التي تصور زعيماً عربياً متحمساً لقتال إسرائيل بجنود مصريين.

تلك مقدمة ضرورية حافلة بالمعاني حول مخطط الاستهداف الأمريكي حتى لا نتوه في الشعاب والدروب المتشابهة. وفي هذا المخطط الذي تمر عرباته الآن على

سوريا، فإن الولايات المتحدة تستخدم عدداً من الأوراق، أولها مجلس الأمن وفرنسا لإسباغ الطابع القانوني على ضغطها على سوريا، وثانيها ورقة لبنان التي كانت في الأصل من أوراق سوريا، فأحرقتها واشنطن في يد دمشق، وحولتها إلى نار تطارد الجسد السوري، وهو يفر منها فرار السليم من الأجر، وتحاول أن تجعل مستقبل سوريا ولبنان ثمناً لماض شوهدت صورته، فضلاً عن ورقة إخضاع العالم العربي وتحييده إزاء حملة استهداف سوريا، تارة بالضغط للمباشرة على الدول العربية الفاعلة مثل السعودية ومصر، وتارة أخرى عن طريق "تبشيع" صورة سوريا حتى لا يقترب منها أحد، وتستجد فلا يستمع لها.

والملاحظ أن قرارات مجلس الأمن في القضية الفلسطينية ظلت دائماً حبراً على ورق، بينما القرارات الموجهة ضد الدول العربية تتمتع بدرجة التقديس التي تضعها في مصاف الأحكام المنزلة. ولسوء الحظ، فإن بعض فقهاء العالم العربي ممن وظفوا علمهم وفقهم في خدمة أغراضهم الشخصية قد ساعدوا على إشاعة هذه القداسة حتى تجد الحكومات الأخرى ذريعة الاعتذار عن مساندة الدول العربية الضحية، بحجة أنها لا تستطيع أن تتجاهل الشرعية الدولية حتى لا تتعرض لنقمة المجتمع الدولي، وهم يقصدون به الولايات المتحدة.

ويبدو أن الولايات المتحدة تتصور للمواجهة مع سوريا أحد النموذجين العراقي أو الليبي، حتى يمكن إخضاعها في نهاية المطاف. أما للنموذج العراقي، فهو الذي بدأ بتنصيب صدام حسين وتجنيد في معادلة ظن معها صدام أنه نذ للولايات المتحدة، وأن العائد يتم اقتسامه بين شركاء، وغفل عن أن لعبة الذئب مع الحمل تنتهي دوماً بالتهام الذئب للحمل، وهي من ثوابت العمل الدولي. فدفعت صدام لمحاربة إيران، وشجعت على أعمال القمع والإبادة ضد الأكراد والشيعية حتى تحكم مؤامرة تمزيق العراق، ثم استدرجته إلى الكويت، واستعدت عليه العالم كله، وتمكنت بذلك من إحداث أزمة عميقة في العقل العربي وبنية النظام والعلاقات العربية، وشجعت دولا عربية استجابة للشرعية الدولية والعربية وتضامنا مع

الضحية وهو الكويت، إلى الانسواء تحت الحملة الدولية لتحرير الكويت حتى تتعمق الأزمة العربية، وواشنطن تعلم طبعاً أن أجندها ليست تحرير الكويت، وإنما إضافة فصل جديد في جر العراق إلى الهاوية، فدفعت إلى العقل العربي مقارنات غريبة تضيف إلى الجراح العربية، وأهمها ثلاث، المقارنة الأولى، هي تلك التي استحدثها صدام حسين نفسه عندما رفض الانسحاب من الكويت قبل أن تتسحب إسرائيل من فلسطين فأحدث مشابهة بين الاحتلال العراقي والاحتلال الإسرائيلي، وتمنى أن يصبح الاحتلال العراقي مؤبداً، كما هو حال الاحتلال الإسرائيلي حتى تضاف الكويت إلى مأساة فلسطين، وهذه المرة بيد عربية. المقارنة الثانية التي استحدثها القوميون العرب وهي أيها أخف وطأة، أهو احتلال الكويت بقوات عربية، أم استجلاب القوات الأمريكية إلى المنطقة؟ ومرة أخرى مقارنة شر بشر وضرر بضرر على المصالح العربية.

أما المقارنة الثالثة، فكانت بين تكاليف تحرير الكويت في الخسائر العراقية والعربية على المدى البعيد، وبين استمرار احتلال الكويت حتى يظل هذا الاحتلال فداءاً للعروبة على مذبح القومية. وكانت النتيجة الحتمية لهذه المقارنات هي الربط بين كل ما هو قومي وعدواني وتسلطي، والكفر بالعروبة وبرموزها في الماضي والمستقبل، وتفضيل المصالح القطرية على كل ما هو قومي.

وهكذا وصلت الولايات المتحدة بعد أحداث ١٩٩٠-١٩٩١ في الخليج إلى نتائج "باهرة" في هزيمة العروبة، وتحطيم النظام العربي، وإخضاع العراق ونظامه لحظر دولي بالغ القسوة جعل العرب يفرضون نفس الحظر المشروع قانوناً المقرر من جانب مجلس الأمن، الذي استخدم بكثافة لتأسيس شرعية دولية كافية، لكنها وجدت الذريعة الصحيحة فيما ارتكبه صدام من حماقات. بل إن الولايات المتحدة التي دفعت صدام إلى محاربة إيران اعتبرت عدوانه على إيران، مما يستوجب محاكمته سياسياً وقضائياً، وكما أدانت سلوكه الإباضي ضد شعبه من الأكراد والشيعية، وربت لتقسيم العراق منذ إنشاء مناطق الحظر، وانتهى الأمر بغزو

الولايات المتحدة للعراق، وبحجج ثلاثة، أولها أن صدام لديه أسلحة دمار شامل، وأنه بصفته مستبدا ومعنويا سابقا ضد إيران والكويت لا بد من تجريده منها، وأن التفتيش حسن النية مع صدام لا يجدي، بل لا بد من غزو العراق للبحث عنها شبرا شبرا في أرض العراق.

والحجة الثانية، هي أن قسوة صدام أخضعت شعبه العاجز عن إزاحته، فالغزو يهدف إلى تحرير الشعب العراقي من جلاليه. أما الحجة الثالثة، فهي استبدال النظام المستبد بنظام ديمقراطي. وزعمت للولايات المتحدة أن مصلحتها في ذلك تكمن في تخليص حلفائها المجاورين للعراق من خطرهم، وتحقيق المتاليات الأمريكية بشأن نشر الديمقراطية وإشاعتها.

النموذج الثاني في العالم العربي الذي كانت واشنطن هي أيضا بطل مسارحه، هو قضية لوكربي، حيث اشتبه في أن مواطنين ليبيين هما الضالعان في تفجير الطائرة الأمريكية فوق لوكربي في اسكتلندا عام ١٩٨٩، وأن مثولهما أمام القضاء الأمريكي أو الأوروبي ضروري للكشف عن أبعاد الجريمة. ولما رفضت ليبيا فرضت واشنطن عليها عقوبات أمريكية وعقوبات دولية من خلال مجلس الأمن، وكانت التهمة الموجهة إلى الدولة الليبية هي أن المواطنين المشتبه فيهما أعضاء في المخابرات الليبية، وأنهما قاما بهذا العمل تنفيذا لأوامر القيادة الليبية، والمطلوب من ليبيا هو أن تسلم المواطنين لبريطانيا أو أمريكا لمحاكمتها عن هذا العمل، وأن تكف الدولة الليبية عن مساندة الإرهاب، وأن تثبت ذلك بطرق ووسائل محددة على أن تقر بمسؤوليتها عن الحادث، وأن تدفع تعويضات لأسر الضحايا. وقد أصرت ليبيا على أن لا علاقة لها بالحادث. وفي نفس الوقت قرر مجلس الأمن فرض عقوبات على ليبيا، وتبني موقف الولايات المتحدة وبريطانيا، وكان موقف الدول العربية متناقضا، فأيد الموقف الليبي وسعى إلى تسوية سياسية للأزمة على افتراض أن هذه الأزمة هي انعكاس لأزمة العلاقات الليبية الأمريكية الممتدة. وكان هذا الموقف العربي يتم التعبير عنه في إطار الجامعة العربية، أما على المستوى الفردي، فقد

نفذت الدول العربية جميعا العقوبات التي قررها المجلس ضد ليبيا، مما دفع ليبيا إلى هجر العروبة والتهديد عدة مرات بالانسحاب من الجامعة العربية، ومهاجمة حال العالم العربي، وطرح الخيار الأفريقي كبديل للعالم العربي بعد أن تجاسر الزعماء الأفارقة على كسر الحظر الدولي، بعد أن منحوا مجلس الأمن مهلة قصيرة لرفع الحظر. وقد تمت تسوية أزمة لوكرابي باتفاق شاركت فيه السعودية وجنوب إفريقيا والأمم المتحدة، وتم رفع العقوبات عن ليبيا مع بقاء العقوبات الأمريكية بشكل جزئي مقابل موافقة ليبيا على دفع تعويضات باهظة بلغت أكثر من ستة مليارات دولار بواقع عشرة ملايين دولار لكل ضحية، وهو الأمر الذي دفع فرنسا هي الأخرى إلى لمطالبة بالمساواة بين الضحايا الفرنسيين في حادث الطائرة الفرنسية فوق النيجر، حيث قرر القضاء الفرنسي مسؤولية ليبيا، وبين ضحايا لوكرابي.

أما على المستوى السياسي فقد قررت ليبيا تغيير موقفها من الغرب عموماً، وأتاحت الفرصة لإزدهار العلاقات مع الولايات المتحدة وغيرها، وأعلنت - رمزا لحسن النية - أنها تتخلى عن برنامج أسلحة الدمار الشامل، مما اعتبره الكثير من المراقبين موقفاً مستسلماً للإرادة الأمريكية.

أمام واشنطن إذن، وهي تتعامل مع الحالة السورية، هذان النموذجان: العراقي الذي انتهى إلى احتلال العراق، ومحاولة إعادة تشكيله مرة أخرى، والنموذج الليبي، الذي انتهى إلى ما رأينا. ونحن نعتقد أن القاسم المشترك - كما ذكرنا - بين هذه الدول الثلاثة هو أنها دول تعتبرها واشنطن مخالفة للسياسة الأمريكية، بل إن واشنطن تعتبر الخلل ليس في سياسة هذه الدول، وإنما في شخصية زعمائها خصوصاً ليبيا والعراق. ولاشك أن معطيات الموقف العراقي من حيث السياسة العراقية ودورها في مغامرات صدام حسين في منطقة المصالح الأمريكية حتى ولو كانت هذه المغامرات استجابة للإغواء الأمريكي، تختلف تماماً عن معطيات الموقف السوري، فالرئيس السوري يتمتع بشعبية كاسحة في العالم العربي، وهو

وجه جديد في السياسات العربية، كما أنه ينفذ برنامج للانفتاح المتدرج، ولكنه في نفس الوقت يتمسك بخطاب سياسي تعتبره الولايات المتحدة معاد لها، ويبقى السؤال هل تختار الولايات إخضاع سوريا النموذج الليبي أم النموذج العراقي؟ يبدو لنا أن سوريا نموذج مختلف بخصوصياته، ولكن ذلك يعتمد على نجاح سوريا في توفير عدد من الأوراق العربية والدولية، وكذلك الأمريكية والأوروبية للتعامل مع الخطة الأمريكية لاستهداف سوريا.

وهذا يتطلب تفصيل الطريقة التي تستطيع بها سوريا أن توفر هذه الأوراق على كل المستويات، خصوصاً وأن توريطها في إغتيال الحريري كان مقصوداً ضمن هذا المخطط، ويعتمد الكثير على طريقة سوريا في التعامل مع لجنة التحقيق الدولية، وقرارات مجلس الأمن، وكذلك في المجال الإعلامي والتحالفات السياسية، على أن تراعى أن البيئة الدولية تتجه بشكل أكثر وضوحاً نحو المصلحة وليس القانون أو الحق، ومع ذلك فإن الإصرار على الجانب القانوني الموضوعي هو أهم الأدوات السورية في توليد الأوراق السياسية المناسبة لإدارة هذه القضية المعقدة في هذه الظروف الاستثنائية.

(٧) ملاحظات قانونية

على قرار مجلس الأمن ١٦٤٤

بشأن قضية الحريري

عندما قدم ديفيد ميليس رئيس لجنة التحقيق الدولية التي تشكلت بالقرار رقم ١٥٩٥ الصادر في ٧ أبريل ٢٠٠٥ تقريره الثاني في اغتيال الحريري في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥، وبعد مناقشة المجلس لهذا التقرير أصدر قراره رقم ١٦٤٤. وركز ملاحظتنا على هذا القرار من الناحية القانونية فيما يلي:

أولاً: أعاد القرار التأكيد على القرارات السابقة ذات الصلة، وخاص منها بالطبع القرارين ١٥٩٥ المنشئ للجنة التحقيق، والقرار ١٦٣٦ الذي مدد مهمة ميليس ووضع له قواعد عمله لإعداد التقرير الثاني، ولكن المجلس أشار أيضاً إلى قرارين صدر عن مجلس الأمن في إطار مكافحة الإرهاب، وهما القرار ١٣٧٣ عام ٢٠٠١، ١٥٦٦ عام ٢٠٠٤. ومعنى ذلك أن المجلس قد أدخل قضية الحريري ضمن الظاهرة الإرهابية، التي تعول عليها الإدارة الأمريكية، والتي تعتبر أن أساس شرعيتها السياسية والقانونية في الولايات المتحدة، وسلطتها على دول العالم الأخرى هي التصدي لمكافحة الإرهاب في أي مكان، علماً بأن الولايات المتحدة حددت لنفسها أهداف الحملة، والتي شملت أفغانستان والعراق لاعتبارات أمريكية وصهيونية واضحة.

ثانياً: لما كان التقرير الثاني ومهمة ميليس قد تعرضا لنقد مريع في العالم العربي، ولما كان ميليس قد أعلن في نفس الوقت قبل تقديم التقرير بيومين بأنه يعتزم التخلي عن مهمته لاعتبارات لم يفصح عنها، فقد تعمد مجلس الأمن أن يشيد في ديباجة القرار "بالعمل الممتاز التي يتسم بالافتقار المهني في ظل ظروف صعبة"، كما أنتى بشكل خاص على ميليس، وعلى "قدراته القيادية وتفانيه في خدمة العدالة". وأشاد المجلس "بالتقدم" الذي أحرز في التحقيق، ويعرب عن قلقه البالغ لأن

اللجنة أكدت استنتاجاتها السابقة، رغم عدم اكتمال التحقيق، ولذلك قرر المجلس الاستجابة لطلب رئيس وزراء لبنان بتمديد عمل اللجنة لمدة ستة أشهر أخرى.

ثالثاً: شدد المجلس في هذا القرار وفي قراراته السابقة بشأن اللجنة على أن تشكيل اللجنة إبتداءً واستمرار عملها هو رغبة لبنانية، وأن كل عملها يهدف إلى مساعدة لبنان والسلطات اللبنانية في التحقيق في هذه الجريمة، بهدف التوصل إلى تقديم مرتكبي هذه الجريمة إلى العدالة، أي أن لجنة التحقيق الدولية لا تحل محل السلطات اللبنانية وتحقيقاتها، ولذلك ناشد القرار جميع الدول لمساندة لبنان واللجنة في التحقيق وتزويدهما بأى معلومات ذات صلة بالجريمة.

رابعاً: فيما يتعلق بسوريا، اعترف المجلس بأن السلطات السورية سمحت للجنة بمقابلة مسؤولين سوريين لسؤالهم، ولكن المجلس أعرب عن قلقه البالغ بسبب تقييم اللجنة للأداء السوري، وأن اللجنة لا تزال تنتظر تقديم مواد مطلوبة أخرى من السلطات السورية، وأن الحكومة السورية لم تمد اللجنة بعد بالتعاون الكامل وغير المشروط الذي طالب به القرار السابق رقم ١٦٣٦، وشدد المجلس على واجب سوريا وإلتزامها بالتعاون كاملاً وبدون شروط مع اللجنة، وبشكل خاص الاستجابة لما يحدده رئيس اللجنة من مجالات، وأن تنفذ فوراً أى طلبات للجنة، وأن تقييم اللجنة التعاون السوري معها كل ثلاثة أشهر، أو في أى وقت قبل ذلك تراه مناسباً إذا رأت أن التعاون السوري لا يفي بما يتطلبه القراران ١٥٩٥، ١٦٣٦.

خامساً: من الواضح أن مهمة لجنة التحقيق الدولية لا تزال - كما حددها القرار ١٥٩٥ - هي البحث عن قتلة الحريري، ورغم أن عدداً من الاغتيالات قد وقعت قبيل صدور هذا القرار، ورغم مطالبة الحكومة اللبنانية بأن يتوسع اختصاص اللجنة بحيث يشمل التحقيق في الجرائم اللاحقة على اغتيال الحريري، إلا أن المجلس التزم في هذا القرار بالاختصاص الأصلي للجنة التحقيق الدولية، ولكن القرار أشار في ديباجته إلى أن المجلس قد تسلم بالفعل في ٢٠٠٥/١٢/١٣ رسالة رئيس وزراء لبنان إلى الأمين العام، التي يطلب فيها توسيع نطاق ولاية اللجنة، أو

إنشاء لجنة تحقيق أخرى، وذلك في التحقيق في الهجمات الإرهابية التي وقعت في لبنان منذ الأول من أكتوبر ٢٠٠٤ وحتى إشعار آخر، ولكن المجلس لم يستجب للطلب اللبناني، ولكنه طلب من الأمين العام أن يقوم في ظل التشاور مع اللجنة والحكومة اللبنانية بتقديم توصيات بتوسيع نطاق ولاية اللجنة لتشمل إجراء تحقيقات في الهجمات الأخرى.

سادساً: طلبت الحكومة اللبنانية إنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة المسؤولين عن هذه الجريمة، لكن المجلس لم يحدد موقفه من هذا الطلب، ولكن المجلس في الفقرة السادسة من القرار أقر بطلب الحكومة اللبنانية المشار إليه، وربما يشمل تعبير "نطاق المساعدة الدولية" التي يحتاجها لبنان البحث في المستقبل في البدائل القضائية لمحاكمة المتهمين باغتيال الحريري.

ومن الواضح أن هذا القرار هو امتداد لقرارات المجلس الأخرى بشأن التحقيق الدولي في مقتل الحريري، وأنه أصر على استمرار اختصاص اللجنة بشأن هذه الجريمة وحدها لمدة ستة أشهر أخرى بصفة مبدئية، أي أن التمديد لمدد أخرى أمر وارد. أما فيما يتعلق بالتعاون السوري مع لجنة التحقيق، فإنه تبنى استخلاص اللجنة في تقريرها الثاني من أنه تعاون غير كافي. ويبدو لنا من القراءة القانونية لهذا القرار أنه قد ظل هو الآخر مثل سابقه القرار ١٦٣٦ يستند في عمله على الفصل السابع من الميثاق، ومعنى ذلك أن الدول ملتزمة بمساعدة لبنان في مجال التحقيق في هذه القضية، وأن المساعدة تشمل بوجه أخص تزويدها بالمعلومات دون أن يستبعد القرار أوجه المساعدة الأخرى في التحقيق، كما تعنى الإشارة إلى الفصل السابع في هذا القرار أيضاً أن اتخاذ إجراءات عقابية ضد سوريا لا يزال وارداً.

ومن الواضح أن القرار قد أغفل الكثير مما كان يتضمنه مشروع القرار، ولذلك بدا هادئاً في مجمله. يختلف تفسير هذه النتيجة النهائية، فقد يكون السبب هو التقرير نفسه، حيث لم يتضمن الكثير، كما شابه الكثير من الملاحظات وأوجه النقد، فضلاً عن أن السبب قد يكون راجعاً إلى موقف الصين وروسيا في المجلس، مع ملاحظة أن موقفهما أصبح يميل بشكل أوضح إلى التوافق مع الولايات المتحدة فيما يحقق المصلحة المشتركة بغض النظر عن تطابق قرارات المجلس مع الميثاق.

(٨) المحاكمة الدولية:

هل نحمي الخطر على وحدة لبنان؟

يدور جدل في لبنان ضمن الصراع الداخلي حول المحكمة الدولية أم القضاء اللبناني لمحاكمة المتهمين في اغتيال الحريري، حيث ينقسم لبنان في الوقت الحاضر إلى فريقين منذ صدور القرار ١٥٥٩. فريق يظهر العداء لسوريا ويسمى فريق المعارضة، وفريق آخر يكن لها كل الود ويسمى فريق الموالاتة. واشتد الانقسام بشكل أخص منذ اغتيال رفيق الحريري في عملية إرهابية بالغة القسوة، فاتهم الفريق الأول سوريا بتدبير الاغتيال أو على الأقل معرفة الجاني، وكان بوسعها - وفقاً لهذا الفريق - أن تمنع الجريمة بحكم سيطرتها الأمنية على لبنان، وطالب بسحب القوات السورية فوراً تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩. ثم اشتد الجدل في كل مرة يتم فيها اغتيال إحدى الشخصيات السياسية أو الإعلامية التي كانت تنتقد سوريا، وكان آخرها اغتيال النائب تويني رئيس تحرير جريدة النهار المناهضة للسياسات السورية في لبنان، حيث انطلقت اتهامات مباشرة لسوريا بشكل أوضح من السيد وليد جنبلاط، خاصة وأن الحادث وقع يوم ١٢ ديسمبر ٢٠٠٥ بعد يوم واحد من تقديم ميليس تقريره الثاني حول التحقيق في اغتيال الحريري، وقبل يوم واحد من مناقشة مجلس الأمن لهذا التقرير، مما يؤدي إلى زيادة الضغوط على سوريا.

ومن ناحية أخرى، إذا كان معسكر الموالاتة يشعر بمؤامرة على سوريا ولبنان، وخاصة حزب الله، ويتصرف على هذا الأساس رغم اعترافه بتجاوزات الوجود العسكري السوري في لبنان، وإصراره على الحفاظ على إطار العلاقات السورية اللبنانية، وعدم استخدام لبنان لضرب سوريا، وكذلك المحافظة على الوضع الداخلي اللبناني حتى لا ينزلق في حرب أهلية. وأما الفريق الثاني المسمى بالمعارضة، فيقوم على قاعدة أساسية باطنها العداء لسوريا، وظاهرها المحافظة على استقلال

لبنان ووحدته الوطنية، وداخل هذا الفريق هناك مواقف متقلبة أحياناً للحزب الاشتراكي التقدمي تتخذ شكل تصفية الحسابات بينه وبين سوريا بسبب اتهام الحزب لسوريا باغتيال كمال جنبلاط، علماً بأن وليد جنبلاط يؤكد على أنه لا يريد سوى استقلال لبنان، وكشف الحقيقة عن مقتل الحريري، ورفض أى مؤامرة أو عقوبات على سوريا، أو النيل من كرامة الدولة أو المسؤولين فيها، وهو أمر يلتقى عنده الجميع الموالات والمعارضة على السواء.

من ناحية ثالثة، يتجه الجدل فى تصعيد آخر بين الفريقين حول مدى جدية لجنة التحقيق الدولية، ونزاهة أعمالها، وعدم استهدافها لسوريا، وتسييس هذه القضية اللبنانية. ثم تطور الجدل فى هذه النقطة خطوة أخرى، وهى أن رئيس وزراء لبنان والوزراء المؤيدون له قد أصبحوا فى جانب مقابل وزراء حزب الله وأمل فى جانب آخر حول ما إذا كان من الملائم محاكمة المتهمين باغتيال الحريري أمام محكمة لبنانية أو محكمة دولية. فقد طالب فؤاد السنيورة رئيس وزراء لبنان خلال زيارته لواشنطن وفى كلمته أمام القمة الإسلامية الطارئة فى مكة المكرمة يوم ٨ ديسمبر ٢٠٠٥، كما أكد رئيس الوفد اللبنانى فى الأمم المتحدة ذلك فى كلمته فى مجلس الأمن يوم ١٣ ديسمبر ٢٠٠٥ بمناسبة تقديم ميليس لتقريره الثانى بأن هؤلاء المتهمين يجب أن يحاكموا أمام محكمة دولية أو "محكمة لها طابع دولى". ومن الواضح أن رئيس الوزراء يتحدث باسم لبنان، خاصة فى ضوء الضغوط المتصاعدة على إيميل لحود رئيس الجمهورية للتخلى عن منصبه، على أساس أن ولايته الثالثة بعد تعديل الدستور هو من بقايا النفوذ السورى. غير أن وزراء كتلة الموالات رفضوا موقف رئيس الوزراء، واتهموه بأنه يتحدث باسم لبنان بجزء من مجلس الوزراء، وإغفالاً لأكثر من نصف الشعب اللبنانى، الذى يرفض المحكمة الدولية. وإذا كان الفريقان يتفقان على أن العدالة فى قضية الحريري يجب أن تأخذ مجراها، وأن يحاكم المتهمون، فإن الفريقين يفترقان حول مكان المحاكمة، أهى المحكمة الدولية أم المحاكم اللبنانية؟ والحق أن القضية لا تتعلق باختيار البديل

القضائي المناسب بقدر ما تتعلق بحرص فريق الموالاتة على حصر القضية، وعدم تحويلها حتى لا يكون ذلك منفذاً لإنفاذ المؤامرة على سوريا، ولذلك فإن التعارض بين الفريقين حول هذه القضية هو جزء من الصراع بينهما اتخذ شكل قضائي.

أما من الناحية القانونية، ودون أن نكون طرفاً في هذا الصراع أو متحيزاً لأحد طرفيه، فمن المفيد أن نقدم الملاحظات القانونية التالية. أولاً، لم يحدث في تاريخ الأمم المتحدة أن شكلت لجنة للتحقيق في اغتيال أحد مهما كانت مكانته، وحتى اغتيال الكونت برنادوت ممثل الأمين العام في فلسطين وقد أحيط بالكثير من الغموض، وإن كانت القضية قد أدت إلى فك الاشتباك بين سلطة الأمم المتحدة في المطالبة بالتعويض عن الأضرار في مقتله، وبين حق دولته "السويد" في ذلك. وهناك العديد من الشخصيات التي تم اغتيالها، وآخرها ياسر عرفات ولم تحرك الأمم المتحدة ساكناً، وكأنها اعتبرت أن اغتياله أمر معتبر.

ثانياً، يستطيع مجلس الأمن أن يشكل محكمة جنائية خاصة تتمتع بصلاحيات المحاكم الوطنية لدى الدول تطبيقاً لسلطاته في الفصل السابع من الميثاق، امتداداً لخط المجلس الجديد الذي كرسه بالقرارات ١٥٥٩، ١٥٩٥، ١٦٣٦، وكلها تعطي سلطات غير عادية للجنة التحقيق الدولية، وهي تشبه القرار ١٤٤١ الذي صدر بشأن التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق، ورغم تعاون العراق وتقارير المفتشين التي أكدت عدم العثور على الأسلحة المزعومة، فإن الولايات المتحدة قامت بغزو العراق، وتبين أن التفتيش كان مجرد ذريعة، وأن أسلحة الدمار الشامل كانت حيلة الذئب الذي التهم الحمل انتقاماً لجرأة أجداده على تكبير المياه على أجداد الذئب. وهذا التشابه هو الذي يثير الشكوك حول سلوك الولايات المتحدة في قضية الحريري، التي يجمع المراقبون على أنها قميص عثمان.

ثالثاً، صحيح أن المتهم مهما كانت أدلة اتهامه يجب أن تحفظ أوراقه لعدم كفاية الأدلة، أو لعدم وضوح الجرم، أو يجب أن يعرض على المحكمة لكي تقر ما

يجب عمله إزاء مجمل القضية، إلا أن طغيان الجوانب السياسية على القضية هو الذى يخلط بين السياسى والقانونى فيها.

رابعاً، ويبقى السؤال: مَنْ الأحق والأجدر بمحاكمة المتهمين الذين قد ينتمى بعضهم لسوريا، أهى المحاكم اللبنانية، أم المحكمة الدولية؟
الحق أن المفاضلة بين المحاكم اللبنانية والمحكمة الدولية يجب أن تتقرر فى ضوء عدد من الاعتبارات:

الاعتبار الأول، هو أن المتهم يجب أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعى، وفكرة القاضى الطبيعى من الأفكار الأساسية فى الأصول العامة لشرعية القانون، والتي تتمسك أيضاً بأن المتهم يظل بريئاً حتى تثبت إدانته فى محاكمة عادلة، وأول شروط المحاكمة العادلة هى أن يكون القاضى هو القاضى الطبيعى، وأن يكون القانون الواجب التطبيق هو القانون الأجدر والأكثر عدلاً لكل أطراف الدعوى. ومن الواضح أن المحكمة هى التى تقرر البراءة أو الإدانة، وأن الاطمئنان إلى حكمها يتطلب توافر أركان المشروعية القانونية، وأولها اختيار المحكمة المختصة اختياراً صحيحاً.

أما الاعتبار الثانى، فهو أن السوابق الدولية - كما قلنا فى البداية - معدومة، وأن السوابق فى هذا الشأن لا تقيد فى معالجة هذه القضية. فمن المعلوم أن محكمة يوغوسلافيا السابقة قد نشأت لمحاكمة المتهمين بإرتكاب جرائم الإبادة الجماعية بين كل أطراف المسرح اليوغوسلافى، نظراً لخطورة الظاهرة برمتها، وإعلاناً عن رفض المجتمع الدولى لهذا السلوك المجافى للسلوك الإنسانى القويم. وكذلك الحال فى محكمة أروشا لمحاكمة مرتكبى جرائم الإبادة الجماعية بين الهوتو والتوتسى فى رواندا فى مذابح ١٩٩٤، فهى محاكمة لظاهرة أكثر من محاكمتها لمتهم معين فى جريمة معينة. ولاشك أن دلالات المحاكمات الجنائية لهذه الظاهرة، فضلاً عن محكمة سيراليون، وتعقب مجرمى الحرب ومرتكبى الجرائم ضد الإنسانية فى إفريقيا وغيرها، وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، تشير كلها إلى عزم المجتمع

الدولى على ألا يفلت مجرم من العقاب. ونأمل أن يمتد هذا العزم إلى مرتكبي هذه الجرائم فى أجزاء من المنطقة العربية.

الاعتبار الثالث، هو أن اختيار المحكمة الجنائية الدولية يتطلب انضمام سوريا ولبنان إلى نظامها الأساسى، ولكن هناك مشكلتان، أولهما أن المحكمة لا تختص إلا بنظر الجرائم التى تقع بعد انضمام الدولة إليها، كما أن المحكمة يتوقف اختصاصها بمجرد أن تشرع سلطات الدولة فى إجراء التحقيق تمهيداً لإجراء المحاكمة. وقد بدأت سوريا ولبنان بالفعل فى مثل هذه التحقيقات، علماً بأن لجنة التحقيق الدولية مهمتها الأساسية مساعدة التحقيقات فى لبنان، وليس الحلول محلها.

أما المشكلة الثانية، فهى أن مجلس الأمن الذى يوظف فى قضايا سياسية ذات شكل قانونى أو قضائى يستطيع أن يحرك الدعوى أمام المحكمة، وهو باب للجحيم لا ننصح بفتحه عن طريق الانضمام فى هذه المرحلة.

ومن الواضح أن اتجاه مجلس الأمن منذ البداية إلى إدانة سوريا مثلما فعل فى قراره رقم ١٦٣٦ تمشياً مع خلاصات تقرير ميليس الأول، واتجاهه فى هذا القرار إلى فرض عقوبات عليها سوف يعزز الاتجاه إلى محاكمة دولية بقرار من المجلس، مما يزيد الضغوط وربما المواجهة بين سوريا والمجلس الذى يتسلح بسلطات الفصل السابع، ويتمتع بتوافق سياسى نادر، لا أظن أنه سيكون سهلاً إذا دخل المجلس منطقة الجزاءات ضد سوريا.

ومن الواضح أيضاً أن قرار إنشاء المحكمة الدولية من جانب مجلس الأمن يجب أن يتضمن تحديد القانون الواجب التطبيق، ومصير المتهمين براءة أو إدانة، على أن يترك للمحكمة أن تضع نظام الإجراءات الخاص بها، أسوة بما فعله المجلس فى حالتى يوغوسلافيا ورواندا، وبذلك يظل المجلس حارساً لعمل المحكمة، وراعياً لمدى التزام الدول بالتعاون مع المحكمة.

ولكننى اعتقد أنه إذا كان الهدف الحقيقى من التحقيق والمحاكمة هو الكشف عن المجرم فى قضية الاغتيال، وليس استهداف سوريا تحت عناوين مختلفة، فإن العالم

العربي يجب أن يحسم الخيار بين الفريقين، وأن تتم المحاكمة أمام المحاكم اللبنانية مع تعاون سوريا قضائياً في ذلك بأن ترفع الحصانات عن حامت حوله شبهاً أو وجهت إليه اتهامات، وأن تسلمه للسلطات اللبنانية للمحاكمة، فالقضاء اللبناني هو المختص من حيث أن الجريمة وقعت على أرض لبنانية، وضد مواطن لبناني يجمع اللبنانيون على احترامه وضرورة الكشف عن قتلته. بل يستطيع مجلس النواب أن يصدر قانوناً يعطى القضاء اللبناني اختصاصاً عالمياً على عدد من الجرائم وفق ضوابط معينة، كما يحدث في دول عديدة، وذلك كله بضمانات دولية ورقابة دولية تظهر عدالة المحاكمة، كما تضمن تنقيتها مما يشوبها من شوائب سياسية في بيئة متوترة تشكك حدثها كل يوم.

وأخيراً، فإن قرار المجلس بإنشاء محكمة دولية يجب ألا يعني هزيمة للطرف الذي عارض إنشاء المحكمة، ولا نصراً للطرف الذي طالب بإنشاء المحكمة، فليس من الحكمة الاحتكاك بمجلس الأمن في هذه القضية، ولكن يجوز نقد قرار المجلس والتعقيب عليه، لتسجيل موقف سياسي. وفي نهاية المطاف، فإن القضية برمتها هي عدم رضا الولايات المتحدة عن سوريا، وأن قضية الحريري وغيرها قد عكست هذه الحالة، فإذا تم إرضاء الولايات المتحدة وإسرائيل انتهت مظاهر التوتر والغضب.

ولا يفوتنا في ختام هذه المقالة أن نحذر من أن العلاقات السورية اللبنانية، وكذلك الاستقرار في لبنان وفي المنطقة يتعرض لخطر جسيم بسبب هذه التطورات، وإذا مضت كل الأطراف في طريقها بسرعة منتظمة، فإن الخطر سوف يتحقق بنفس السرعة، رغم أن كلا من الطرفين يتحرك بمنطق مقنع، وخاصة تأكيد المعارضة اللبنانية على أنها لا تبغى سوى الحقيقة في مقتل الحريري، وغيره من الشخصيات التي تم اغتيالها في لبنان على افتراض أن التركيز على هذا المطلب سوف يورط سوريا، وعلى أساس قناعة لدى هذا الفريق بذلك، ولذلك فإنني أسوق نفس التحذير قبل قوات الأوان مثلما فعل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وأحسن مثواه عندما قال:

"أمرتهم أمري بمنقلب اللوى فلم يستبينوا النصيح إلا ضحى الغد"

(٩) اسئلة شائكة

عن ملف الازمة السورية اللبنانية

رغم شيوع اصطلاح "الازمة السورية اللبنانية" في الدبلوماسية والإعلام العربي والدولي، إلا أن هذا المصطلح يختلف اختلافاً بيناً في الاستخدامات المختلفة، ذلك أن مضمون الازمة السورية اللبنانية هو ما يعانيه لبنان من انقسام، وما تعانيه سوريا من محاصرة دبلوماسية وضغوط دولية. ولذلك يجب أن نحدد الطبيعة السياسية والقانونية للازمة في سوريا ولبنان وحولهما. النظرية الأولى، تذهب إلى أن الجذر الحقيقي للازمة والموجة العاتية التي تجتاح المنطقة هو ما تعانيه المنطقة العربية من اضطراب وبلبلة بعد غزو العراق، والازمة الطاحنة التي أصابت النظام الإقليمي العربي، فترك ذلك فراغاً سياسياً مخيفاً تتقدم إليه الدول الأجنبية في إطار مشروعها في المنطقة العربية، وهو مشروع تقوده الولايات المتحدة، ويعمل لصالح إسرائيل، كما التحقت به فرنسا كل لأغراض مختلفة. وفقاً لهذه النظرية ما يحدث في سوريا ولبنان وحولهما هي مؤامرة تستهدف حزب الله والمقاومة الفلسطينية، كما تستهدف سوريا وتحالفها مع إيران ومع حزب الله. ومعنى ذلك أن المنطقة العربية مطالبة بمواجهة هذه المؤامرة وهذه الهجمة التي تسبب فيها ضعف النظام الإقليمي العربي. ويذكر في هذا الصدد أن الوجود العسكري السوري في لبنان قد بدأ خلال الحرب الأهلية، وفي فترة كان النظام العربي لا يزال متمسكاً نسبياً، وإن كان الاختراق الأمريكي الإسرائيلي قد بدأ ينهش قوائمهم بعد اتفاقيات فك الاشتباك بين إسرائيل من ناحية، وبين كل من مصر وسوريا من ناحية أخرى. أما النظرية الثانية، فتري أن الصراع والتكالب على لبنان هو جوهر "الازمة السورية اللبنانية"، وقد بدأ هذا التكالب منذ مدة طويلة، ولكن تضامنت القوى المشتركة في التكالب لإخراج سوريا أولاً، ولتهيئة الساحة اللبنانية ثانياً، وقد نجحت في ذلك نجاحاً باهراً. ذلك أن الانسحاب السوري من لبنان لم يكن مجرد انسحاب عسكري أو سياسي أو

أمني، وإنما كان الانسحاب في الواقع جزءاً من مؤامرة أوسع تستهدف سوريا حتى تتشغل عن لبنان. ولذلك كانت إسرائيل هي أول المستفيدين بعد أن تمكنت من الفصل بين سوريا ولبنان، وأثارت العداء بينهما، واشعلت الساحة اللبنانية، بما يؤدي إلى التفاعل السلبي بين عناصر الساحة اللبنانية، وبين العلاقات اللبنانية السورية. أما النظرية الثالثة، فترى أن القضية ببساطة هي أن اغتيال الحريري، وتوجيه الاتهام إلى سوريا ربط عناصر الوضع اللبناني الداخلي ربطاً مباشراً بكل تطورات التحقيق في هذه القضية، ولذلك فإن جوهر الأزمة وفقاً لهذه النظرية هي اغتيال الحريري، وأن الأزمة في العلاقات بين البلدين وفي داخل لبنان لن تحل إلا بانتهاء أعمال التحقيق. أما النظرية الرابعة، فترى أن سلبات الوجود العسكري السوري في لبنان، بالإضافة إلى تمديد ولاية الرئيس إميل لحود وتعديل الدستور، وعدم تنفيذ أحكام اتفاقية الطائف، وتصدى حزب الله بشكل مستمر لإسرائيل، فضلاً عن مساندة الحزب وسوريا للمقاومة الفلسطينية قد وفرت ظروفاً موضوعية انتهزتها إسرائيل والولايات المتحدة لخلق هذه الأزمة، التي يرى البعض كما رأينا فيها آراءً متباينة.

ولست ممن يرون أن هناك صراعاً على لبنان، سواء كان الصراع بين طوائف لبنانية أو كان بين هذه الطوائف وحلفائهم في الخارج. ولكنني أرى أنه إذا كان لابد من التسليم أو القبول بجزء من نظرية الصراع على لبنان، فإنني اعتقد أن هذا الصراع هو في الواقع محاولة من جانب بعض الدول العربية على استحياء لانقاز سوريا ولبنان من هجمة دولية تكالب فيها المهاجمون، كما يتكالب الأكله على قصعتها. فقد رأينا كيف أن محاولة مصر والسعودية والمقترحات السعودية لمواجهة هذه الأزمة قد ووجهت بهجوم أمريكي كاسح توجه مباشرة إلى الساحة اللبنانية، كما توجه إلى الضغط على سوريا وتحذيرها من عدم التعاون المطلق مع لجنة التحقيق الدولية. وقد اهتم نائب الرئيس الأمريكي "تشيبي" خلال جولته في المنطقة بهذه المسألة، وهو يعلم أن الحريري وقضيته ولجنة التحقيق ليست سوى

أدوات في المخطط الأمريكي، الذي أصبح يتجاوز الضغط على سوريا، وهذا هو ما دفع مصر والسعودية إلى التحرك استشعاراً للخطر.

فإذا اتفقنا على تحديد الطبيعة القانونية والسياسية ومضمون الأزمة السورية اللبنانية، وأن الأزمة ليست بين سوريا ولبنان فقط، وإنما هي في سوريا ولبنان، وبين سوريا ولبنان، وحول سوريا ولبنان، فهي أزمة متعددة الأبعاد. ولذلك فإن هذه المقدمة ضرورية في طرح الأسئلة الشائكة التي تلقى إجاباتها الضوء على تحديد طبيعة هذه الأزمة.

السؤال الأول، لماذا صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ دون أن تطلبه لبنان؟ ولماذا افترض أن الوجود السوري في لبنان، وكذلك وجود حزب الله فيه يعتبر تهديداً للسلم والأمن الدوليين، بينما تجاهل الاحتلال الإسرائيلي، كما وجد لنفسه مبرراً للاعتقاد بأن الوصاية الدولية على لبنان هي ثمن تقييد لبنان في استقلاله، وأنه إذا كانت الوصاية لسوريا، فالأفضل والأولى أن تكون الوصاية للولايات المتحدة من خلال مجلس الأمن؟

السؤال الثاني، من قتل الحريري؟ وما مستقبل التحقيق والبحث في هذا الاتجاه، ولماذا حظى الحريري بالذات بهذا الاهتمام الدولي الهائل دون غيره؟

السؤال الثالث، لماذا لم يتطرق التحقيق إلى إسرائيل والولايات المتحدة أو فرنسا باعتبارها الأطراف المستفيدة من هذا الاغتيال، ولماذا ركز التحقيق منذ اللحظة الأولى، بل ومنذ انعقاد مجلس الأمن يوم اغتيال الحريري على سوريا؟ لعل الإجابة على هذا السؤال تتضح في المستقبل ومع تطور الأحداث، ولكن تجب الإشارة إلى أنه إذا كان اتهام سوريا قائماً على افتراض سيطرتها الأمنية والسياسية، فإن هذا الافتراض إذا طبق مع إسرائيل والولايات المتحدة تكون إسرائيل مسؤولة عن اغتيال بشير الجميل الرئيس المنتخب للبنان خلال احتلال إسرائيل لبيروت عام ١٩٨٢، وتكون الولايات المتحدة مسؤولة عن كل الاغتيالات التي تمت في العراق خلال الاحتلال الأمريكي للعراق.

السؤال الرابع، ما هو سر الالتباس في الأزمة السورية اللبنانية؟ وهل يمكن فصل الملفات الثلاثة عن بعضها، بحيث ينتهي هذا الالتباس؟ الواقع أن الملفات الثلاثة المتداخلة هي العلاقات السورية اللبنانية، والوضع اللبناني الداخلي، والعلاقات السورية الأمريكية. ومن المهم أن يتم الفصل بين هذه الملفات، وأن يدخل التحقيق الدولي تحت ملف رابع لا علاقة له بالملفات الأخرى، أما أن يحشر هذا الملف في الملفات الثلاثة، فإنه يؤدي إلى تعقيد هذه الملفات جميعاً، بحيث أصبح ينظر إلى تمسك سوريا بسيادتها في مسألة التحقيق على أنه استفزاز لبعض العناصر في لبنان، وللولايات المتحدة، ومن ورائها "المجتمع الدولي"، كما أن الموقف السوري يفسر في لبنان عند هذه العناصر على أنه تلوؤ ومماطلة في البحث عن الحقيقة، وهو ما يستفز سوريا من جانب آخر.

ومن المهم أن يقع التدخل العربي الحازم لفصل هذه الملفات الأربعة، وحتى يمكن إنقاذ العلاقات السورية اللبنانية من ناحية، وإنقاذ لبنان من ناحية أخرى.